بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــة شـــــندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية علي فاعلية عملية المراجعة.دراسة ميدانية على ديوان المراجع العام

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الد ارسة : إشراقة عوض أحمد الحسين

إشراف : دكتور / أبوبكر عثمان محمد

أستاذ المحاسبةالمساعد

بكلية الاقتصاد/ جامعة شندي

1438ه - 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالى:

(سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)

صدق الله العظيم

سورة فصلت:الاية(53)

الإهداء

سبحان الذي يستحق الشكر على نعمه وحده لا شريك له

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وخير خلق الله اجمعين أما بعد

الى من جفت أقلامي من وصفه وأنا أكتب له صفحات العرفان الجميل

والدي رحمه الله

إلى أغلى وأعز الناس التي منحتني الدفء والحنان

والدتي أطال الله في عمرها

إلى من إختاره الله إلى جواره

أخي رحمه الله

إلى غرة عيني وملاذ روحي إلى ثمرة فؤادي

اسرتي الصغيرة

إلى سندي وملاذي بعد الله

إخواني وأخواتي

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

صديقاتي

إلى زملائي في جامعة شندي والإدارة المالية

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

الباحثة

الشكروالتقدير

ياربي لك الحمد والشكر كما بنبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك . لك الحمد والشكر حتى ترضى ، ولك الشكر إذا رضيت ، ولك الشكر بعد الرضا والحمد لله على كل حال . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين . وبعد

اتقدم بالشكر والتقدير لكل من مد يد العون لي وساندني في إنجاز هذا العمل ، وأخص بالشكر والتقدير مشرفي و أستاذي الفاضل

الدكتور أبوبكر عثمان محمد

وخالص الشكر لكل أساتذتي بكل مراحلي التعليمية على ماقدموه من جهد في مسيرتي الدراسية

والشكر لكل من ساهم في انجاز هذا العمل

وأسأل الله جلت قدرته أن يجزيهم عني خير الجزاء إنه سميع مجيب

الباحثة

قائمة الموضوعات

العنوان	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	د
الشكر والتقدير	ج
قائمة الموضوعات	د
قائمة الجداول	و
قائمة الاشكال	ح
المستخلص	ي
Abstract	ك
المقدمة	
أولاً: الإطار المنهجي	2
ثانياً:الدراسات السابقة	7
الفصل الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	
المبحث الأول :مفهوم نظام المعلومات	17
المبحث الثاني : مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	29
الفصل الثاني : الإطار النظري للمراجعة	
المبحث الأول : مفهوم وأهمية المراجعة	44
المبحث الثاني : المراجعة الإلكترونية	54
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الاول : نبذة تعريفية عن ديوان المراجع العام	79

المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية	81
المبحث الثالث : اختبار الفرضيات	108
الخاتمة	
اولاً: النتائج	124
ثانياً : التوصيات	125
قائمة المصادر والمراجع	
المصادر والمراجع	127
الملاحق	132

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر	83
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي	84
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل المهني	85
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي	86
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	87
(6/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الأولى	88
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثانية	89
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثة	90
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الرابعة	91
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الخامسة	92
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة السادسة	93
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة السابعة	94
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثامنة	95
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة التاسعة	96
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة العاشرة	97
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الحادية عشر	98
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثانية عشر	99
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثة عشر	100
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الرابعة عشر	101

(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الخامسةعشر	102
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة السادسةعشر	103
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة السابعةعشر	104

و

(23/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثامنةعشر	105
(24/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة التاسعةعشر	106
(25/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن العبارة العشرين	107
(26/2/3)	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى	108
(27/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى	110
(28/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	112
(29/2/3)	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	113
(30/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية	115
(31/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	117
(32/2/3)	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	118
(33/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية	120

	الثالثة	
(34/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	122

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1/1)	النظام المفتوح	25
(2/1/1)	النظام المغلق	26
(1/2/3)	الشكل البياني لأفراد العينة وفق متغير العمر	83
(2/2/3)	الشكل البياني لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي	84
(3/2/3)	الشكل البياني لأفراد العينة وفق متغير المؤهل المهني	85
(4/2/3)	الشكل البياني لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي	86
(5/2/3)	الشكل البياني لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	87
(6/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الأولى	88
(7/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثانية	89
(8/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثة	90
(9/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الرابعة	91

(10/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الخامسة	92
(11/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة السادسة	93
(12/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة السابعة	94
(13/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثامنة	95
(14/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة التاسعة	96
(15/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة العاشرة	97
(16/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الحاديةعشر	98
(17/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثانية عشر	99
(18/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثةعشر	100

(19/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الرابعةعشر	101
(20/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الخامسةعشر	102
(21/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة السادسة عشر	102
(22/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة السابعة عشر	104
(23/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة الثامنة عشر	105
(24/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة التاسعة عشر	106
(25/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن العبارة العشرين	107
(26/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن جميع العبارات الفرضية الأولى	112
(27/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن جميع العبارات الفرضية الثانية	117
(28/2/3)	التوزيع البياني لإجابات أفراد العينة عن جميع العبارات الفرضية الثالثة	122

المستخلص

تناول البحث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية واثرها على فعالية عملية المراجعة ، حيث تمثلت مشكلة البحث في ماهي المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، وما مدى توفر مراجعي حسابات خارجيين مؤهلين لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية . وقد هدف البحث الى توضيح اثر مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية على فعالية عملية المراجعة . وقد إعتمد البحث على عدة مناهج متعددة الجوانب منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي . توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها : الإستفادة من الخبرات العالمية في مجال أمن المعلومات يرفع من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية . إجراءات الحماية الموجودة الآن في مجال أمن المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج للتحديث الدوري . وخرج البحث بعدة توصيات أهمها : أن يخضع نظام المعلومات الحاسبية للمراجعة الدورية لتطويره .أن تتوفر الخبرة الكافية والتأهيل العملي لدى الموظفين للحد من مخاطر النظام .

Abstract

The study dealt with the risks of electronic accounting information systems and their effect on the effectiveness of the audit process. The problem of the study was what are the risks to electronic accounting information systems and the availability of qualified external auditors to review the electronic accounting information systems.

The study aimed at clarifying the impact of the use of accounting information systems on the effectiveness of the audit process.

The study was based on several multi-faceted approaches, including the historical approach, analytical descriptive approach and the inductive method.

The study reached a number of results, including:

-Taking advantage of the global experience in the field of information security increases the degree of confidence in the accounting information.

-Existing protection measures in the field of electronic accounting information security need to be updated periodically.

The study came out with several recommendations, the most important of which are:

-The computer information system is subject to periodic review for its development.

-To have adequate experience and practical training of staff to reduce the risks of the system.

المقدمة

وتشتمل على :

اولاً : الإطارالمنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً الإطار المنهجي

تمهيد:

يعتبر العصر الحالي هو عصر ثورة المعلومات والإتصالات وتعد المعلومات هي السمة الأهم للعقود الأخيرة من القرن العشرين ، وهنالك تطور سريع في تكنلوجيا المعلومات وإنتشار واسع للنظم والبرامج الصديقة للمستخدم ، بالإضافة إلى رغبة المنشأت في إقتناء وتطبيق أحدث النظم والبرامج الإلكترونية بصورة أسرع وأدق . ولكن في الجانب الآخر فإن هذا التقدم التكنلوجي قد يحمل بين طياته العديد من المخاطر الهامة المتعلقة بأمن وتكامل النظم المحاسبية الإلكترونية ، نظراً لأن التطور في الحاسبات وتكنلوجيا المعلومات لم يصاحبه تطور مماثل في معرفة وخبرات ووعي العاملين بتلك المنشأت ، ولذلك فإن نظام المعلومات المحاسبية في أي منشأة يجب أن يتضمن وسائل وضوابط رقابية على البيانات حتى يتم تقديم تقارير تحتوي على معلومات موثوق بها من قبل مستخدمي نظام المعلومات .

وقد فرض هذا التطور في تكنلوجيا المعلومات المحاسبية مهمات ومسؤليات جديدة على مراجعي الحسابات في تلك المنشأت. اذ اصبح لزاما عليهم تطوير الأساليب والإجراءات التقليدية التي إعتادو عليها في فحص المعاملات المالية الموثقة مستنديا إلى أساليب وإجراءات حديثة تتطلب من المراجع أن يكون على دراية وخبرة عاليتين بالتقنيات الخاصة بمراجعة مخرجات تلك النظم .

مشكلة البحث :

نظراً للتطورات الهائلة في مجال استخدام تكنلوجيا المعلومات المحاسبية في المنشأت فقد القى هذا الواقع على مراجعي الحسابات مسؤليات جديدة لتفادي تلك المخاطر ، وذلك قد يؤثر على فعالية عملية المراجعة مما يؤدي إلى أضرار على

مصالح العملاء ومصالح مستخدمي المعلومات يمكن تلخيص مشكلة البحث التساؤلات الأتية :

1- ماهي المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

2- مامدى توفر مراجعي حسابات خارجيين مؤهلين لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

3-هنالك أثر لمخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الانظمة القائمة على الحاسبات الالكترونية على فاعلية عملية المراجعة .

أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من أهمية من همية الموضوع وتتلخص في الآتي :-

1- أهمية الدور الذي يلعبه مراجعي الحسابات الخارجيين في التحقق من نتائج الاعمال بالنسبة للمنشئات.

2- تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي أصبحت عرضة للعديد من المخاطر التي تهدد موثوقية البيانات المالية والمحاسبية التي توفرها النظم .

أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

1- التعرف على مزايا وسلبيات إستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية . مع التركيز على تقييم المخاطر المصاحبة لإستخدامها .

2- إبراز الصعوبات التي على مراجع الحسابات مواجهتها للحد من هذه المخاطر.

3- معرفة أثر مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على فاعلية عملية المراجعة .

فرضيات البحث

لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بإختبار الفرضيات الاتية :

1- لا توجد إجراءات حماية كافية لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

2- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل المراجعين والحد من مخاطر نظم المعلومات.

3- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف إجراءات الرقابة ومخاطر نظم المعلومات.

أدوات جمع البيانات:

إعتمدت الدراسة على مجموعتين من الأدوات في اطارها النظري المراجع والرسائل العلمية والدوريات والبحث في شبكة الانترنت ، وفي اطارها التطبيقي الميداني على اداة الدراسة الاستبانة

حدود البحث:

1-الحدود الزمانية : 2017م.

2-الحدود المكانية : ديوان المراجع القومي .

منهج البحث:

إعتمد البحث على مناهج متعددة منها :

1-المنهج الإستقرائي لصياغة مشكلة البحث .

2-المنهج الإستنباطي لصياغة فروض البحث .

3-المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة الميدانية .

4-المنهج التاريخي لإستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث .

هيكل البحث :

يتكون البحث من المقدمة التي تحتوي على الإطار المنهجي والدراسات السابقة وثلاثة فصول وخاتمة ، الفصل الأول ويشتمل على الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية . المبحث الأول ويشتمل على مفهوم نظم المعلومات المحاسبية ، المبحث الثاني ويشتمل على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ،الفصل الثاني ويشتمل على الإطار النظري للمراجعة.المبحث الأول ويشتمل على مفهوم وأهمية المراجعة .المبحث الثاني ويشتمل على أهداف وأساليب المراجعة الإلكترونية. الفصل الثالث ويشتمل على الدراسة الميدانية المبحث الأول ويشتمل على نبذة تعريفية عن ديوان المراجع العام. المبحث الثاني ويشتمل على تحليل الإستبانة وإختبار الفروض .الخاتمة وتشتمل على أولاً النتائج ، ثانياً التوصيات .المصادر المراجع

ثانياً:الدراسات السابقة:

تستعرض الباحثة بعضاً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث .

1-دراسة عبد الوهاب (2006م) [1]

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في ليبيا.هدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي من وجهه نظر المراجعين الخارجيين في الشركات المساهمة الخاصة ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة تغيير المراجع الخارجي من قبل إدارة الشركة المساهمة مما أثر على إستقلالية المراجع الخارجي ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : إن عامل جودة أعمال المراجعة يعتبر أكثر العوامل تأثير في تغيير المراجع ، وقد أوصت الدراسة بأخذ العوامل في الإعتبار عند إختبار أو تعين المراجع الخارجي خاصة عامل جودة أعمال المراجعة . تلاحظ الباحثة الفرق بين الدراسة والدراسة الحالية تتمثل في ان هذه الدراسة العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في ليبيا ، بينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية عملية المراجعة .

دراسة حرية(2006م) [2]

تناولت هذه الدراسة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في مصارف العاملة في قطاع غزة . هدفت هذه الدراسة للتعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة وكذلك للتعرف

---

[1] عبدالوهاب محمد سالم ، **العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في ليبيا** ، (بنغازي : رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة ، جامعة التحدي ، 2006) .

[2] حرية شعبان محمد الشريف ، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في قطاع غزة** ، (غزة : رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية ، 2006) .

على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ما هي المخاطر التي تهدد امن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لدى المصارف العاملة في قطاع غزة ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المحوسبة إن كانت تحدث لدى البنوك العاملة في قطاع غزة تتكرر بشكل غير كبير، إضافة إلى أن المصارف العاملة في قطاع غزة تتبع إجراءات حماية كافية ، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها : العمل على تطوير شبكة المصارف وربطها بشبكة الإنترنت من تمكين العملاء من تنفيذ الخدمات الخاصة بهمه وبسهولة وبسرعة دون أي تأخير ولكن مع أحكام الرقابة المصرفية على شبكة المصرف ووضح قيود تخذ من محاولة إختراق شبكة المصرف والحصول على أي معلومات غير مرخصة لهم بالحصول عليها . تلاحظ الباحثة الفرق بين الدراسة والدراسة الحالية تتمثل في أن هذه الدراسة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة بقطاع غزة ، وبينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية عملية المراجعة .

3- دراسة وليد (2007م) [1]

تناولت هذه الدراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية على سلوك إتجاهات متخذ القرار في ظل عدم التأكد . هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى معرفة مدى إمكانية تطوير النظم الحالية وتصميم نظم خبيرة أو نظم ذكاء إصطناعي يحاكي تذكير المحاسب الخبير وتحليل معلومات ومعالجتها ليكون لها القدرة على قراءة المؤشرات المتاحة ، تمثلت مشكلة الدراسة في إنتشار الحاسبات الآلية في عملية تجهيز البيانات وتحليلها أدى إلى

---

[1]) وليد الطيب عمر ، **أثر نظم المعلومات المحاسبية على سلوك وإتجاهات متخذي القرار في ظل عدم التاكد** ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2007) .

الإعتماد بشكل كبير على التقنية الحديثة مماسا عد على تطوير نزم المعلومات المحاسبية وإستخدامها بصورة كبيرة في مجال الأعمال ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج أهمها: أن ما نسبة 85% من أفراد العينة المبحوثة يعتبرون نظم المعلومات المحاسبية قادرة إلى حد كبير على إنتاج معلومات ملائمة ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالدراسة السلوكية التي تبحث في إيجاد العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والإفراد متخذي القرارات. تلاحظ الباحثة الفرق بين الدراسة والدراسة الحالية تتمثل في أن هذه الدراسة أثر المعلومات المحاسبية على سلوك واتجاهات متخذي القرار في ظل عدم التأكد وبينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية عملية المراجعة .

4- دراسة محمود (2007م) [1]

تناولت هذه الدراسة فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تصنيفها . هدفت هذه الدراسة للتعرف علي فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومرققي الحسابات من حيث إستقلال المراجع والكفاءة المهنية التي يتمتع بها وجودة أداء المراجع والقصور في نظام الرقابة الداخلية ومقدرة التقارير المالية على مسايرة المستجدات في المجتمع ودور المؤسسات المهنية بمتابعة جودة أداء عملية المراجعة ومتابعتها ، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر الكفاءة المهنية والإستقلال عند المراجع الخارجي وعدم اكتشاف المراجع الخارجي الغش والخطأ والتصرفات غير القانونية وعدم توفر جودة الأداء المهني لدي المراجع الخارجي وتأثيرها على زيادة فجوة التوقعات بين المجتمع المالي والمراجع الخارجي. تلاحظ الباحثة الفرق بين الدراسة والدراسة الحالية تتمثل في ان هذه الدراسة فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات

[1]) محمود شعبان حسين احمد ، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضيقها** ، (غزة : رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية 2007) .

وسبل تصنيفها وبينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية عملية المراجعة .

5- دراسة علا (2007م) [1]

تناولت هذه الدراسة أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية . وهدفت هذه الدراسة إلى تتبع أثر المعالجة الآلية لنظم المعلومات المحاسبية من خلال المدخلات والمعالجة والمخرجات ، والتعرف علي الممارسة العملية للمعالجة الآلية لأنظمة المعلومات من خلال دراسة الوظائف والنشطة داخل وزارة المالية ،وتمثلت مشكلة الدراسة في سعي وزراه المالية نحو تطوير النظام المالي التي تستخدمه ، وذلك لتسهيل الإجراءات التي تمارسها باستخدام المعالجة الآلية ، أدى إلى حدوث تغيير جذري في طبيعة العمل المحاسبي ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود نظام عوائق بشرية ينقصها التأهيل (معرفة وكفاءة ومهارات وخبره) أي لا يوجد كوادر كافيه وأيضا عدم القدرة على معرفة أهمية نظم المعلومات المحوسبة وعدم الثقة فيه ، وهذه دليل على عدم الوعي ، وقد أوصت الدراسة ببناء الثقة في معرفة أهمية نظام المعلومات المحوسبة ، بما يحقق كفاءة في العمل وتخفيض الأعباء المالية الملقاة على عاتق الوزارة ، وأيضا العمل على تأهيل الكوادر العلمية التي تعمل على نظام وحتى تستطيع التكيف مع المتغيرات الحادثة والمستجدات في تكنولوجيا المعلومات . تلاحظ الباحثة الفرق بين الدراسة والدراسة الحالية تتمثل في أن هذه الدراسة أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية. وبينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية عملية المراجعة.

---

[1]) علا احمد عبد الهادي الزعانين ، **اثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية** ، (غزة : رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية ، 2007) .

6- دراسة رحاب (2011م) [1]

تناولت هذه الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في الضبط المالي في أنظمة الضمان الاجتماعي . وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدي كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية ومدى قدرتها في الضبط المالي علي أنظمة الضمان الإجتماعي وأيضا التعرف على نظام المعلومات الموجود ومدى كفاءته في الضبط المالي الداخلي ، وتمثلت مشكلة الدراسة في غياب المعلومات المحاسبية الموثوق بها التي خلقت إشكالات في التخطيط والرقابة وصنعذ الموازنات لإتخاذ القرارات القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة الأجل في مؤسسات الضمان الإجتماعي والتقيد الجوهري في مسؤوليات المحاسب يحتم عليه ضرورة الإلمام معرفة تحليل وتصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن نظم المعلومات المحاسبية لها القدرة علي تقييم الأداء المالي في الوحدة الإقتصادية وأيضا أهمية نظم المعلومات المحاسبية في ضبط وإدراك المخاطر المالية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بنظم المعلومات المحاسبية في تقييم وبناء وتحليل الجانب المالي، وأيضا أوصت بزيادة الإهتمام بالمعلومات التي يؤخرها النظام المحاسبي حول المشكلات . تلاحظ الباحثة الفرق بين الدراسة والدراسة الحالية تتمثل في أن هذه الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في الضبط المالي في أنظمة الضمان الاجتماعي . وبينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية عملية المراجعة.

7- دراسة حنان (2013م) [2]

---

[1]) رحاب محمد الحسن احمد ، **دور نظم المعلومات المحاسبية في الضبط المالي في انظمة الضمان الاجتماعي** ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2011) .

[2]) حنان حسن احمد ، **اثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الاردنية** ، (عمان :رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة ، جامعة عمان العربية ، كلية الاعمال ، 2013) .

تناولت هذه الدراسة أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك الأردنية. وهدفت الدراسة إلى قياس جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك الأردنية، وتمثلت مشكلة الدراسة رضى عميل البنك بشكل أساسي على جودة الخدمة التي يحصل عليها ، وجودة الخدمة تكون مستنده بشكل مباشر على الأنظمة المستخدمة في البنك سواء أنظمة إدارية أم محاسبية ، من هذا فإن هنالك علاقة مباشرة بين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي العامل في البنك ورضى العملاء ، وقد توصلت الدراسة الى نتائج أهمها: إن هنالك أثر مباشر لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء فإن الملائمة لها الأثر الأكبر على رضى العملاء وأن ثقة العملاء ببيانات البنك المالية من جهة وقدرة نظام البنك على تلبية جميع متطلباتهم من جهة أخرى كان له الدور الأكبر على أرضائهم وابوائهم رغبة بالاستمرار وبالتعامل بنفس البنك ، وقد أوصت الدراسة بحث البنوك علي الاستمرار في تطوير السياسات المحاسبية التي كان لها اثر مباشر على رضى العملاء ، وحث البنوك على توعية عملائها عبر قنوات إلكترونية أخرى مثل الإنترنت ووسائل الإتصال التي قد يكون لها الأثر المباشر مستقبلا على رفع نسبة العملاء .

تلاحظ الباحثة الفرق بين الدراسة والدراسة الحالية تتمثل في أن هذه الدراسة أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك الأردنية ، وبينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية عملية المراجعة.

8- دراسة أحمد(2015م) [1]

---

[1]) احمد حسن علي عبدالله ، **اثر استخدام المحاسبة الابتكارية في الانظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الاردنية** ، (اربد : رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة جامعة جدارا ، 2015).

تناولت هذه أثر إستخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية . وقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر إستخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لإستخدام المحاسبة الإبتكارية في نظام المحاسبي المعلومات في البنوك التجارية الأردنية ، وقد توصلت الدراسة إلي نتائج أهمها: أن هنالك أثر مباشر لإستخدام أدوات المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية ، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها : العمل على إستخدام أدوات إبتكارية جديدة تضمنت تفاعل الدورات المحاسبية بشكل يضمن السرعة والدقة في تأدية عمليات القياس والإفصاح في البنوك التجارية الأردنية . تلاحظ الباحثة الفرق بين الدراسة والدراسة الحالية تتمثل في أن هذه الدراسة أثر إستخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية ، وبينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية عملية المراجعة.

الفصل الأول

الإطار النظري للنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

تناول الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفهوم وأهمية نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني : مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد :

تعتبر نظم المعلومات أو تكنولوجيا المعلومات أحد المجالات الهامة التي ينبغي على المحاسبين الإلمام بها والتعرف عليها وذلك نظراً لإعتماد المحاسبين على كم كبير من المعلومات في عملهم والتي يمكن الحصول عليها من خلال نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر كأداة فعالة لتوفير المعلومات اللازمة لإدارة أو المؤسسة. وقد أصبحت نظم المعلومات عنصرا ًأساسيا في المنشأة يعتمد علية في شتى المجالات لدعم أنشطتها من أجل تحقيق أهدافها المنشودة سواء كانت تلك الأهداف تسعى إلى تحقيق الربح . [1]

أولاً: مفهوم نظام المعلومات:

[1]) حكمت الراوي ، **تطبيقات محاسبية على الحاسوب** ، (عمان : دار المستقبل للنشر ، د ت) ، ص 20 .

مجموعة من الإجراء التي ترتبط يبعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام. [1]

شبكة من الإجراءات ذات العلاقات المرتبطة ببعضها البعض ، والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بغرض أداء نشاط معين ، ويحتوي النظام المحاسبي على شبكة من التعليمات والإجراءات المحاسبية والتي يشتمل سلسلة من العمليات الكتابية والمحاسبية والتي يقوم بها عدد من الأفراد المؤهلين وتتم في عدد من الأقسام داخل الوحدة الاقتصادية.[2]

مجموعة من العناصر التي ترتبط مع يبعضها سلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف ، فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مدية مثل الحواسيب أو الشاشات أو خطوط الإتصال أو الورق أدوات الكتابة والطباعة المكونات معنوية مثل البرامج والملفات والأنظمة والقوانين والتعليمات والعلاقات وهي كل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها بحيث تشكل هذه العناصر منظومة نافعة تؤدي وظيفة معينة لمجموعة من الوظائف .[3]

يمكن أن نعرف النظام بأنه عبارة عن إطار عام وشامل لمجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بها من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى هذا النظام لتحقيقيها سواء كانت أهداف رئيسية أو فرعية. [4]

---

[1] سيد عطا الله السيد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار الدابة للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 3 .

[2] عود السباعي ، **تصميم النظم المحاسبية ط2** (القاهرة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع 2010م)، ص9 .

[3] مصطفى صالح سلامة ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار البداية ناشرون وموزعون ، 2010م) ، ص6 .

[4] ناصر نور الدين ، **الانظمة المحاسبية المتخصصة** ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2008م) ، ص8 .

وهو وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.[1]

ثانياً: أهداف نظم المعلومات: ــ

أن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج البيانات والمتمثلة في التقارير ، ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب ان يرتبط بالأهداف التالية :

1- إنتاج التقارير اللازمة : يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها " التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المنظمة بهدف مساعدة الإدارة المتعددة في إختيار الأهداف ، ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة [2]

2- ملائمة التقارير لإحتاجات المستويات الإدارية : بما أن التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة ، وتقاس فعاليتها وفقا لإحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات لهذا يجب أن تتناسب التقارير مع إحتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها ، وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية [3]

3- الدقة في إعداد التقارير : تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفاً من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها ، حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها ، ومعيار هذه الجودة نلمسه في دقة البيانات الواردة في التقارير .

---

[1]) كمال الدين سعيد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ط2 (عمان : دار البداية للنشر ، 2003م) ، ص101 .

[2]) شكري حنا و مقداد أحمد الحليلي ، **النظم المحاسبية** ، (العراق : جامعة الموصل ،1984م) ، ص100

[3]) عبد المقصود دبيان ، **تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية** ، (مصر : مؤسسة شباب الجامعة ، 1987م) ، ص37 .

4-توقيت تقديم التقارير : من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب ، والسرعة في إعداد وتقديم البيانات يعتبر أمراً ملازماً للدقة في آن واحد ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير ، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير وإتخاذ القرارات حتى يمكن فحص الإنحرافات إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب . إن عنصر الزمن له أهمية كبرى حيث تفقد التقارير قيمتها إذا قدمت في وقت متأخر ، ويمكن التضحية بالدقة المتناهية في سبيل تحقيق السرعة لأن تقديم المعلومات في الوقت المناسب يساعد في إتخاذ القرارات الملائمة ، كما يمكن الإستفادة بخدمات الحاسب في تحقيق الدقة والسرعة معاً بشرط أن تكون المدخلات دقيقة .

5-توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام : إن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية متكاملة لتنظيم الوسائل والإجراءات المستخدمة داخل المنظمة ، لحماية أصوله والتأكد من دقة بياناته المحاسبية ومدى إمكانية الإعتماد عليها ، وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية .

6-تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه : إن الإهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير ، يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير، كما يجب أيضاً أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك .[1]

كما يرى آخر بأن أهداف نظم المعلومات تتمثل في :

1-إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواء مالية أو بيانية وإحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية .

[1] غسان القباني ، **التقارير المالية المصرفية** ، (المملكة العربية السعودية : معهد الإدارة العامة للبحوث ، 1988م) ص56 .

2-تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب .

3- تناسب تكلفة النظام وتكلفة أنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة بما يحقق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافها .

4- توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والإنتاج

نجد أن تحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تحقيق الأمن لهذا النظام والمحافظة على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها.[1]

ثالثاً : مفهوم نظم المعلومات المحاسبية :

تعرف نظم المعلومات المحاسبية بانها نظام فرعي داخل المؤسسة يقوم بتجميع البيانات (مالية وغير مالية) وتحليلها وتبويبها وتشغيلها (يدويا والكترونياً) وتحويلها الى معلومات وتقديم هذه المعلومات الى الاطراف المختلفة داخل المؤسسة وخارجها وذلك بهدف مساعدة هذه الأطراف في إتخاذ مايتعلق بها من قرارات .[2]

رابعاً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي :ـــ

[1] استيفن موسكوف ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ترجمة عيسى عبدالله ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2008) ص205 .

[2] عبدالعزيز السيد مصطفى ، **استخدام الحاسب في التدقيق المالي والمراجعة** ، (القاهرة : جامعة القاهرة كلية التجارة ، ب ت) ، ص 4 .

لكل نظام خصائص يجب أن يتمتع بها ويسعي إلى تحقيقها وللنظام المحاسبي العديد من الخصائص ولكي يكون هذا النظام ناجحاً ومن تلك الخصائص: [1]

1- **السهولة:** وهي تعني إمكانية تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بسهولة ودون صعوبات .

2- **الوضوح:** وهي تعني أن يكون النظام متضمناً على التعليمات التوضيحية التي تساعد على فهم النظام وعدم وجود مصطلحات قد تعيق فهم النظام .

3-**السرعة** ويقصد بها قدرة النظام على تقديم المعلومات للجهات المستفيدة في الوقت المناسب حتى تكون مفيدة ومؤثرة في إتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب .

4-**المرونة** : ويقصد بها قدرة النظام على مواجهة أو تغيير في النظام ومكانية تعديل الإجراءات بما يتناسب ظروف عمل المنشأة .

5-**الدقة** : ويقصد بها تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بشكل صحيح ودون حدوث أخطأ أثناء عملية التنفيذ.

بالمرجوة من النظام بالإضافة إلى ملائمة المعلومات التي يمكن الحصول عليها من النظام الهدف الذي أحدث من أجله .[2]

رابعاً: وظائف نظام المعلومات المحاسبية :

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص الوظائف الرئيسية الأربعة التالية: [3]

1-جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية.

2-معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص..الخ.

3-توليد معلومات مفيد لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين.

---

[1]) كمال الدين سعيد ، **مرجع سابق**، ص102 .

[2]) يحى ابوطالب ، **تحليل وتصميم النظم** ، ب ط ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، د ت) ، ص75 .

[3]) عبدالرازق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، (دمشق: ب ن، 2004م) ، ص45

4-تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة ، تؤكد أيضاً حماية هذه البيانات وأصول المنشأة الأخرى.

كما يرى آخر بأن الوظائف الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية تتمثل في:

1-جمع البيانات وتسليمها وترميزها وتصنيفها وفحصها والتأكد من دقتها وإكتمالها وتحويل البيانات من وسيلة تخزين إلى وسيلة أخرى.

2-تشغيل البيانات من خلال عملية فرزها وإجراء العمليات الحسابية والمنطقية عليها ثم تلخيص النتائج وجمعها .

3-إدارة البيانات من خلال تخزينها وتحديثها وصيانتها وإسترجاعها وقت الحاجة إليها.

4-رقابة وحماية البيانات حتى لا يتم التلاعب بها أو إفتراقها وتغيرها أو حذفها

5-إنتاج وتوصيل المعلومات و إعداد التقارير اللازمة وذلك من خلال عمليات تجميع إسترجاع ونقل المعلومات وتقديرها . [1]

خامساً: أنواع النظم: ــ

1_ النظام المفتوح:

ويطلق مصطلح النظام المفتوح على النظام الذي يمكنه لأجزائه أن تتفاعل مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة به خارج حدود النظام ويحصل هذا النظام

[1]) سلام حلمي وآخرون ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة: جامعة القاهرة 2000م) ، ص49.

على مدخلاته من البيئة المحيطة به ليقوم بتأدية وظائفه المهمة ومن ثم إمداد البيئة بالمخرجات المطلوبة ليتم الإستفادة منها والتعليق عليها إن لزم الأمر .[1]

الشكل (1/1/1)

النظام المفتوح

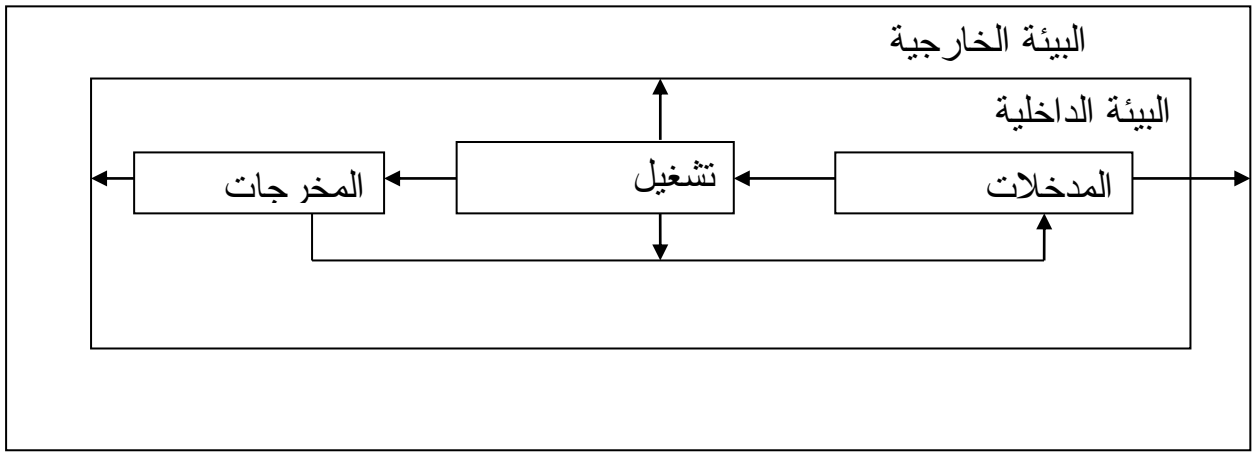

المصدر : يحى أبوطالب ، **تحليل وتصميم النظم** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، د ت) ، ص76 .

2_ **النظام المغلق :** وهذا النظام لا يتفاعل أجزاؤه مع عناصر البيئة الخارجية المحيطة به و إنما هو مغلق علب نفسه حيث أن أجزاءه تتفاعل مع بعضها البعض ، كما أنه لا يستمد إي مدخلات من البيئة الخارجية ولا يقوم لها إي مخرجات يتم التوصل لها وإنما مداخلاته من البيئة الداخلية له.

و من خلال ما سبق يمكن إعتبار النظام المحاسبي بأنه النظام المفتوح حيث يتعامل مع البيئة الداخلية والخارجية للنظام وذلك من خلال قيامه بإمداد البيئة الخارجية بالمعلومات التي تتمثل في التقارير والقوائم المالية التي تساعد في إتخاذ القرارات المناسبة .

الشكل (2/1/1)

[1]) حكمت الراوي ، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة** ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر، 1999م) ص8 .

النظام المغلق

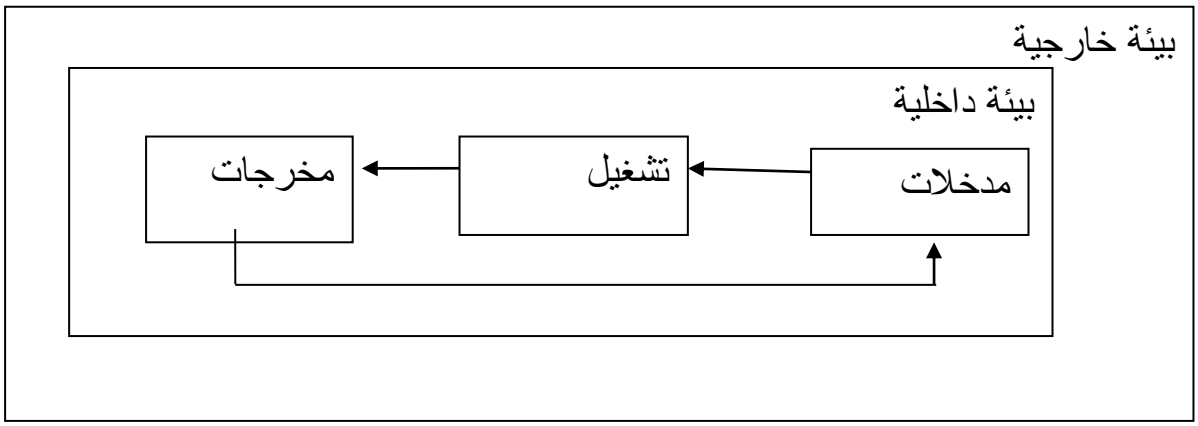

المصدر : يحى أبوطالب ، **تحليل وتصميم النظم** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس، د ت) ، ص77 .

سابعا: دور المحاسبة كنظام للمعلومات :ـــ

تؤدي المحاسبة دور كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة يمكن أن تتحدد معلمها في ثلاث خطوات متتالية **وهي:** [1]

1.حصرالعمليات المتعلقة بنشاط المنشأة وتمثليها في صورة بيانات أساسية تسجل في الدفاتر .

2.تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغليها في النظام المحاسبي إلي معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات .

3. إيصال المعلومات التي يتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.

عوامل تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية :

[1]) تحسين الشاذلي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ط2 ، (عمان : دار المستقبل ، 2009م) ، ص63 .

توجد عوامل مؤثرة على فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية وتصنف الى نوعين هما: [1]

1-العوامل الداخلية : هي كافة الموارد البشرية ، والمادية ، والبرمجية التي تؤثر في نظم المعلومات المحاسبية بمشاركة البيانات المتاحة والنشاطات المستخدمة في تشغيل هذه النظم .

2-العوامل الخارجية : هي كافة الامور الموجودة خارج نطاق المنشاة ، وتتثمل بحاجات النشاطات التشغيلية من المعلومات الخاصة بالتطورات التكنلوجية والسوق ، والمنافسة ، مع دور نظم المعلومات المحاسبية بتوفير المعلومات للمستثمرين والمؤسسات الحكومية عند الحاجة اليها .

المبحث الثاني

مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

اولاً : مفهوم المخاطر:

يرتبط الخطر أساساً في إحتمال تعرض المنشأة لخسائر أو تلف في الأصول نتيجة أخطاء محاسبية غير مقصودة أو نتيجة أعمال غير نظامية متعمدة.

[1]) ماهر ابوهداف ، **تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة** ،(غزة : الجامعة الاسلامية ، 2011م) ، ص22 .

ويعتبر الخطر نت العناصر الملازمة لكافة أنشطة المنشأة ، فالأفراد يمكن أن يرتكبوا الأخطاء ، والآلات يمكن أن تتعرض لكثير من أوجه القصور ، والأفراد المتلاعبون يمكن أن يستغلوا الفرص للقيام بأعمال غير نظامية متعمدة .

يمكن تصنيف الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام الى ثلاثة فئات هي : [1]

1-الأخطار البشرية :

ويمكن تعريفها بانها تلك الأخطار التي يمكن ان تحدث في أثناء إعداد وتصميم التجهيزات وقنوات الإتصال وأجهزة الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومات ، وكذلك من خلال عمليات البرمجة أو الأختبار او تجميع البيانات أو ادخالها الى النظام ، وتشكل الأخطار البشرية أغلب المشكلات التي تواجه أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات .

2- الأخطار البيئية :

وهي الأخطار التي تسببها الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير والمشكلات المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحريق والناتجة عن تعطل نظم التكييف والتبريد ، وتؤدي هذه الاخطار الى تعطيل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة نسبياً لإجراء الإصلاحات اللازمة واسترداد البرمجيات وقواعد البيانات ، مما له الأثر الواضح على امن وسلامة المعلومات المحاسبية بالإضافة الى المشكلات الناجمة عن تأخير العمليات وما يصاحب ذلك من تنكاليف .

3-الجرائم المحوسبة :

[1]) احمد حلمي جمعة وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)** ،(عمان : دار المناهج ، 2003م) ، ص 346

وهذه الأخطار تمثل تحدياً كبيراً لإدارة نظم المعلومات المحاسبية لما تسببه من خسائر كبيرة ويمكن أن تتم الجرائم المحوسبة سواء من قبل أشخاص خارج المنظمة يقومون بإختراق نظم المعلومات المحاسبية بإستخدام الحاسوب ، وقد يتم ذلك في الغالب من خلال شبكات الإتصال أو من قبل أشخاص ضمن المنظمة يملكون صلاحيات الدخول الى النظام .

ثانياً:النظام المحاسبي الإلكتروني :

تعتمد معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية تقنياً إعتماداً أساسياً في عملها على نظم المعلومات المحاسبية ، وتسعى لإدخال هذه النظم في معظم الأجهزة الحكومية والخاصة ، إذ أن النظم المحاسبية الجيدة من المتطلبات اللازمة لإمداد الإدارة والأطراف الأخرى ، بالمعلومات المطلوبة لتحليل الأعمال واتخاذ القرارات باعتباره نظاماً للمعلومات .[1]

وهذا النوع من النظم الإلكترونية يستمد إجراءاته من مفهوم المحاسبة ، إذ يقبل النظام ببيانات مالية أو إقتصادية ناتجة عن عمليات خارجية وتكون المخرجاتعلى شكل معلومات مالية ، لذا يتعين على مصمم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أن يفهم كافة العمليات المالية والإجراءات المتعلقة بها ، وقد تكون نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مكونة من أكثر من نظام إلكتروني ، بأن يكون كل نظام معالج لجزئية أو وظيفة مختصة .

ومن الجدير بالذكر، أن الاهتمام بتصميم نظم المعلومات المحاسبية يعمل على تحسين نوعية الخدمات وتقليل التكلفة وتحسين كفاءة الإجراءات في في النظام وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات والعمل على زيادة تبادل المعرفة ، ونظراً لتباين الهيكل

[1]) حسين عجلان حسن ، **استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال** ،(عمان : دارصفاء للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص 56 .

التنظيمي بين مؤسسة وأخرى الأمر الذي يؤثر بشكل أساسي على تصميم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية كما تؤثر طريقة عمل المؤسسة وإستراتيجيتها ومستوى البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات المتوفرة على تصميم تلك النظم .[1]

ثالثاً:المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية :

اولاً المخاطر الداخلية:

ساعد غستخدام تكنلوجيا المعلومات في النظم المحاسبية على تخفيض الخطر في حين أن الإستخدام الواسع لها قد يؤدي الى زيادته ، فالتهديد الناشئ من الأخطاء العشوائية يكون أقل في ظل النظم الآلية وذلك لكونها تتميز بدرجة أعلى من الثبات بالمقارنة بالمعالجة اليدوية ، كما أن استخدام النظم الآلية يزيد من إحتمال وقوع ما يطلق عليه بجرائم الحاسوب وذلك في شكل سرقات وإختلاسات وتزوير ، وفيما يلي بعض أنواع الأخطار الداخلية التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية : [2]

1- دخول غير المصرح به لتسهيلات الحاسب وبرامجه وبياناته .

2- إستخدام الحاسي لإرتكاب أعمال غير نظامية .

3- فقدان البيانات أو تحريفها في أثناء تحويلها من المستخدم إلى مركز معالجة البيانات .

4- مراجعة وتصحيح غير مناسب للبيانات بعد ترميزها .

5- أخطاء غير مكتشفة عند تحديث الملفات أو قاعدة البيانات .

6- ضياع أو تحريف قاعدة البيانات المحاسبية .

7- دخول مصرح به وتعديل البيانات في أثناء تحويلها عبر قنوات الإتصالات .

---

[1]) كمال الدين الدهراوي وسمير كامل محمد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2007م) ، ص152 .

[2]) صلاح الدين عبدالمنعم ولطفي الرفاعي ، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)** ، (اصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ، الاصدار التاسع، 1996م) ، ص549

وتزداد خطورة هذه الأخطار بسبب تركيز البيانات وتجميع مسارات المعاملات في منطقة معالجة البيانات ، بينما يلاحظ في الأنظمة اليدوية أن تشغيل المعاملات وتخزين الملفات ينتشر عادة في كثير من مواقع العمل او الأقسام ،ومن ثم فإن أي نقص في وظيفة معالجة البيانات يمكن أن يعرض عدداً كبيراً من العمليات المحاسبية لأخطاء جوهرية أو لأعمال غير نظامية مؤثرة .

ثانياً المخاطر الخارجية :

وهذه تنقسم الى قسمين هما: [1]

أ- المخاطر الخارجية التي يمكن إكتشافها وهي:

- الفيروسات الرقمية المعروفة : فبوجود نظام حماية مناسب يستطيع نظام الشركة اصطياد هذه الفيروسات المعروفة له بشكل مسبق والقضاء عليها.
- قراصنة الإنترنت من قبل الهواة : حيث يعتمد قراصنة الإنترنت في اختراقهم لنظام الشركة على معلومات ورموز دخول معينةوفي حالة وجود أكثر من مستخدم لنظام الشركة قد يستطيع القرصان تتبع عملية الدخول والحصول من ذاكرة النظام على تلك المعلومات واستخدامها ولهذا فإن كانت الشركات تستخدم آلية تغير تلك الرموز بشكل دوري ومسح الذاكرة المعينة بواسطة خبرائها فستتمكن من تحجيم الاختراقات .

ب- المخاطر الخارجية التي لا يمكن إكتشافها :

ويقصد بها هنا بأن بعض الإختراقات قد تتم دون دراية بها إما لحداثتها وإما لجهل الشركة بها وهي تنبع من الأسباب التالية :

---

[1]) بلقاسم زايري و علي دلوباشي ، **طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة** ، (عمان : جامعة الزيتونة المؤتمر السنوي الثاني لتكنلوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ،2002م) ، ص360 .

- فيروسات غير معروفة: بالرغم من وجود أنظمة حماية من الفيروسات على أنظمة الشركة إلا أن هنالك فيروسات غير معروفة بعد للنظام قد تتمكن من دخول نظام الشبكة وإحداث تلف كبير دون الشعور به إلا بعد فوات الأوان .
- قراصنة الإنتر نت ذو خبرة عالية : وهذه تعد من أكبر المشكلات التي تواجهها الشركات فقراصنة الإنترنت ليسو دوماً من الهواة فبعضهم يملك خبرة ومهارة تفوق كثيراً من المتخصصين تمكنهم وفي كثير من الأحيان من اختراق أنظمة الشركة دون أن يستشعر بهم وقد تتم جريمتهم دون إكتشافها .
- التسارع التكنلوجي : قد يصعب في كثير من الأحيان مواكبة التسارع التكنلوجي على شيكة الإنترنت بشكل عام ، مما يجعل التكنلوجيا التي تستخدمها الشركة قديمة .

مخاطر نظم المعلومات حسب الغرض منها :ـــ

تتعرض نظم المعلومات الحاسوبية إلى العديد من الأخطار والمهددات التي قد تهدد أمن نظم معلوماتها ، وقد تتنوع مصادر تلك المهددات بحسب الأعراض التي تقوم بها تلك النظم ويمكن تصنيف أنواع التهديدات والأخطار بحسب مصادرها إلى أربعة أنواع **رئيسية:ـــ**[1]

أ. خرق النظم الحاسوبية بهدف الإطلاع علي المعلومات المخزنة فيها والوصول إلى معلومات شخصية أو أمنية عن شخص ما ، أو التجسس الصناعي أو التجسس للوصول إلى معلومات عسكرية سرية.

[1] عطاء الله سويلم الحسيان ، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار الراية ، 2009م)، ص ص235 -240 .

ب. خرق النظم الحاسوبية بهدف قيد التزوير أو الإحتيال التلاعب بالحسابات في البنوك ، التلاعب بفاتورة الهاتف ، التلاعب الضرائب ، تغيير بيانات شخصية عن السجل المدني أو السجل العام للموظفين ، الخ....

ج. أخطار ناتجة عن فشل التجهيزات في العمل مثلاً أعطال كهربائية ، حريق وغيرها.

د. خرق نظم الحاسوبية بهدف تعطيل هذه النظم عن العمل لأعراض تخريبيه .

ثالثاً: أسباب حدوث المخاطر التي تواجه امن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:ــ

1/ وفعالية عدم كفاية الأدوات الرقابية المطبقة لدي إدارة المنشاة

2/ عدم نظم الرقابة الداخلية لدي المنشأة وعدم فعاليتها.

3/ عدم وجود سياسات واضحة وبرامج محددة ومكتوبة فيما يختص بأمن نظم المعلومات المحاسبية لدي المنشأة.

4/ اشتراك بعض الموظفين في استخدام نفس كلمات السر من أجل الدخول إلى النظام والعبث بمحتوياته .

5/ عدم إلزام الموظفين بأخذ إجازتهم الدورية .

6/ عدم توفير الحماية الكافية ضد مخاطر فيروسات الكمبيوتر .

7/ عدم الفصل بين المهام الوظائف المحاسبية المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية في المنشأة.

8/ عدم وجود سياسات وبرامج محددة ومكتوبة لأمن المعلومات المحاسبية بالبنك .

9/ عدم توافر الخبرة اللازمة والتدريب الكافي والخليفة العلمية والمهارات المطلوبة لتنفيذ الأعمال من قبل موظفي المنشاة .

10/ ضعف وعدم كفاءة النظم الرقابية المطبقة على مخرجات الحاسب .

11/ عدم وجود التوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدي المنشأة .

12/ عدم وجود الوعي الكافي للموظفين بضرورة فحص إي برامج أو الأقراص الممغنطة الجديدة عند إدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر .

13/ عدم الاهتمام الكافي بفحص التاريخ الوظيفي المهني للموظفين الجدد مما قد يؤثر على قاعدة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

14/ عدم الاهتمام بدراسة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والنفسية لموظفي المنشأة.

إجراءات الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنلوجيا المعلومات :[1]

إن الوقاية من مخاطر التهديدات يصعب تنفيذها في الواقع العملي ؛ لأنها تتطلب مجهوداً وتكاليف واحتياجات ضخمة يصعب توفيرها في ظل تحليل المنافع والتكالبف المرتبطة بتصميم الأمن وسلامة المعلومات .

ولا يمكن تصميم نظام أمن وسلامة المعلومات يمنع كل الأخطار ولكن يمكن تصميم نظام يخفض إحتمالات التهديدات أو الأخطار إلى أدنى حد ممكن عن طريق تحقيق الأمنلمكونات الحاسوب الملموسة وتحقيق الأمن على البرامج المختلفة وتتمثل في مجموعة البرامج اللازمة للحاسب من نظم التشغيل أو البرامج التطبيقية.

[1]) عبدالوهاب شحاتة ، **مراجعة الحسابات وتكنولوجية المعلومات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2006م)، ص ص232-240 .

وهناك كثير من الوسائل والغجراءات التي يمكن إستخدامها في أي منشأة لتحقيق الرقابة الداخلية على أمن و سلامة المعلومات في ظل بيئة تكنلوجيا المعلومات منها:

1-التشفير :

وهو اسلوب يستخدم لضمان سرية وخصوصية وسلامة البيانات التي يتم تبادلها بين الأطراف المختلفة وذلك لضمان عدم اطلاع أطراف غير مصرح لهم على تلك البيانات .

2-الحماية من الفيروسات :

لا بد من وجود إجراءات لحماية النظام من الفيروسات وتتمثل في إستخدام برامج الكشف عن الفيروسات وتحديثها .

3-إعداد نسخ إحتياطية :

يتم إعداد نسخ غحتياطية من البيانات والبرامج لمواجهة إحتمال فقد أو تخريب البيانات نتيجة أخطاء التشغيل أو نتيجة اختراق نظام المعلومات .

4- الحوائط النارية :

وهي عبارة عن مجموعة من برامج مترابطة تقع على حدود شبكة الحاسوب وتهدف إلى التأكدمن هوية أي شخص يحاول الدخول إلى النظام .

5- إدارة كلمات المرور (كلمة السر):

عادة ما تتبع الشركة إجراءات رقابية تهدف إلى مساعدة المستخدمين في اختيار كلمات سر يصعب تخمينها وحتى تصعب على الأطراف غير المصرح لهم .

ويجب أن تتم الرقابة على جميع عناصر النظام وعلى النحو التالي :[1]

أ/ الرقابة على المدخلات :

وهي تهدف إلى التأكد من أن البيانات التي تم إدخالها إلي النظام أو خلق الوقت المناسب وبشكل صحيح ، وضمان سير تلك البيانات قبل عملية تشغيلها وذلك لضمان خلو البيانات المدخلة من أي أخطاء ويتم الحصول على مخرجات سليمة بناء على مدخلات سليمة ولذلك لابد من الحصول على مدخلات البيانات في مرحلة مبكرة من مراحل معالجتها في النظام ، وذلك للأسباب التالية:ــ

1 ــ إمكانية تصحيح الأخطاء التي تم إكتشافها في البيانات .

2 ــ أن البيانات التي تم إدخالها بشكل صحيح ليس من الضرورة أن تكون بيانات جيدة ولذلك يجب إجراء إختبارات أخري لفحصها خلال مراحل تداولها ومعالجتها .

3 ــ إعتماد نظام المعلومات المحاسبي على مدخلات جيدة يمكنه من الحصول على مخرجات جيدة.

4 ــ خلو نظام المعلومات المحاسبي من البيانات غير الدقيقة في المراحل الأخيرة لعمليات المعالجة يمكن من حماية ووقاية الملفات الرئيسة وعمليات المعالجة في خطواتها الأخيرة.

ب – الرقابة على تشغيل البيانات:

[1]) هارون عبدالله ، **تطوير التدقيق الداخلي وبيئة تكنلوجيا المعلومات** ، ط2 ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2007م) ، ص ص90 – 92

وهي تهدف إلى التحقق من أن البيانات تم تشغيلها بصورة دقيقة وبشكل صحيح وأنه تم معالجة كافة العمليات المتعلقة بالتشغيل وقد تم إستخدام جميع البرامج المناسبة واللازمة لعملية التشغيل ومن أهم الوسائل الرقابية على تشغيل العمليات **ما يلي:ــ**

1ــ تطبيق الإختبارات التي ضمن صحة عمليات التشغيل بحيث يتم رفض التعلل مع المدخلات أو المخرجات غير الصحيحة .

2 ــ تزويد برامج التشغيل بوظائف ومهام وتمكن من تسجيل أي عملية محاولة للتدخل في عمل البرنامج أثناء عملية التشغيل والمعالجة .

ج ــ الرقابة على المخرجات :

الرقابة على المخرجات تمثل دقة ومعقولية المعلومات التي تم تشغيلها وكذلك تشمل الحفاظ على سرية المعلومات وعدم توزيعها إلا للمسئولين والمخولين بإستلامها ، والأخطاء في المخرجات تكون نتيجة منطقية للأخطاء في مرحلتي المدخلات والتشغيل أما اكتشافها فيمكن باتباع الاساليب التالية :[1]

- تجميع عدد المستندات التي تم تشغيلها ومقارنتها مع عدد المستندات المثبتة بكشف ضبط المستندات المرسلة للتشغيل .
- مراجعة قيم المستندات .

إختبار التسلسل الرقمي .

[1]) هادي التميمي ، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية** ، ط 3 ، (الأردن : دار وائل للنشر ، 2006م) ص141 .

الفصل الثاني

تناول الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية المراجعة

المبحث الثاني: المراجعة الإلكترونية

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية المراجعة

أولاً: مفهوم المراجعة :

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة بأنها عملية منظمة لجمع وتقويم أدلة إثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من مدى التطابق مع المعايير الموضوعة وكذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية.

ويتضح من التعريف أن المراجعة هي عملية منظمة تهدف إلى ما **يلي:**

أ ــ التأكد من مدي تطابق القوائم المالية مع المعايير محددة.

ب ــ جمع وتقييم أدلة الإثبات .

ج ــ تكوين رأي عن أدلة الفحص .

د ــ توصيل وإبلاغ هذا الرأي إلي الإطراف المعنية من خلال تقرير المراجع.[1]

المراجعة بمعناها الحرفي يقصد بها البيانات أو الأرقام أو السجلات بقصد التحقيق من صحتها. المراجعة معناً مهنياً إصطلح الكتاب المحاسبون يقصد بها الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة المراقبة المالية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشاة التي ترجع حساباتها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة

[1]) منصور حامد محمود ، محمد هاشم الحمودي ، **اساسيات المراجعة** (القاهرة : دار النهضة العربية ،1993م) ، ص3 .

القوائم المالية أو الحسابات الختامية التي أعدها المشروع نتيجة أعماله من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي.[1]

كما عرفت المراجعة الخارجية بأنها عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة ، مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام .[2]

ومعني **(المراجعة)** هو فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية ، والتحقيق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية.[3]

كما عرفت المراجعة على لسان جمعية المحاسبة الأمريكية بأنها عملية منهجية لجمع وتقويم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية وذلك لتحديد مدي التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبلغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة. [4]

ثانياً: أهمية المراجعة :

يتبين لنا من دراستنا التطور التاريخي لمهنة المراجعة وكيف تطورت هذه المهنة ونمت وصارت مهنة ذات كيان ملموس ووجود ظاهر للعيان وأصبح لها خطورتها

---

[1]) متولي محمد الجمل و عبدالمنعم محمود عبدالمنعم ، **المراجعة الاطار النظري والمجال التطبيقي** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1980م) ، ص23.

[2]) عبدالفتاح محمد الصحن ، واخرون ، **اصول المراجعة** ، (الإسكندرية : دار الابراهيمية ،2000م) ، ص7 .

[3]) يوسف محمد جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، (القاهرة : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2000م) ، ص7.

[4]) تأليف وليم توماس ، أمريسون هنري ، ترجمة : أحمد حامد حجاج ، كال الدين سعيد ، تقديم : سلطان المحمد العلي سلطان . **المراجعة بين النظرية والتطبيق** (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1997م) ، ص26 .

وأهميتها في الميدان الاقتصادي والمالي وكيف صار المحاسبون والمراجعون من نهضة البلاد الاقتصادية والمالية .

ويرجع السبب في هذا أن المحاسبة ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لتحقيق هدفها خدمة الطوائف العديدة التي تستخدم البيانات المحاسبية وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها أو رسم خططها المستقبلية .

ونذكر من هذه الطوائف طائفة المديرين التي تعتمد اعتمادا كلياً علي البيانات المحاسبية في وضع الخطط وفي مراقبة تنفيذها فقد أدي اتساع حجم المشروعات وتعدد عملياتها وتعقدها إلى أن أصبح من العسير على القائمين بإدارة المشروع مباشرة مهمتهم عن طريق الاتصال المباشر.

من ثم كان عليهم أن يلجأوا إلي البيانات المحاسبية ليسترشدوا بها قبل إتخاذ أي قرار أو رسم أية خطة مستقبلية ،حتى تكون قراراتهم سديدة وخططهم محددة وحكيمة يجب إن تتضمن لهم صحة ودقة البيانات المحاسبية هيئة فنية محايدة.

وهناك أيضا طائفة المستثمرين (الحاليين منهم أو المستقبلين) التي تلجأ إلى القوائم المالية (الحسابات الختامية) التي تعدها المشروعات المختلفة وتعتمد على ما بها من بيانات قبل اتخاذ أي قرار في توجيه مدخراتهم وجهة الاستثمار الذي يحقق لهم اكبر عائد ممكن ، إذا عجز هؤلاء أو تعذر عليهم مدلول تلك القوائم وإستخلاص النتائج المرجوة منهم فإنهم يلجأ ون إلى المحللين الماليين أو بيوت الاستثمار سائلين النصح وإبداء رأيهم الفني الذي يذلل لهم حسن توجيه مدخراتهم .

وهذه الطائفة بدورها بما لها من خبرة ودراية بسوق الأوراق المالية تعتمد إعتماداً كبيراً قبل إبداء رأيها على ما تحتويه القوائم المالية من بيانات ومعلومات وحتى تضمن حماية مدخلات المستثمرين لابد أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة

وصحيحة ولن يتأتي ذلك الإ إذا روجعت هذه البيانات وفحت فحصاً دقيقاً. لايصح أن ننسى طائفة أخري تلعب دوراً هاماً في تمويل المشروعات على اختلاف أنواعها ونعني بها البنوك التجارية والصناعية بما تقدمه من قروض قصيرة أو طويلة الأجل إلى المشروعات التي يعوذاه المال اللازم لمقابلة التوسع المنتظر فقبل أن تمنح هذه الهيئات القروض للمشروعات المالية فإنها تفحص المراكز المالية لهذه المشروعات فحصاً دقيقاً من واقع البيانات الموضحة بالقوائم المالية التي تحددها المشروعات .

وينبغي أن نذكر أيضاً الهيئات الحكومية المختلفة وأجهزة الدولة المتعددة التي تعتمد إعتماداً كبيراً على البيانات المحاسبية في إغراض كثيرة نذكر التخطيط والمتابعة والإشراف والمراقبة على المنشات التي لها مساس بالمرافق العامة وفرض الضرائب المختلفة وتحديد الأسعار لبعض السلع الضرورية وتقدير المنح والإعانات لبعض الصناعات .

وهناك أيضاً رجال الاقتصاد الذين بدأوا يهتمون بالقوائم المالية لما تحتويه من بيانات محاسبية دقيقة في تقديرهم للدخل القومي وفي رسم برامج التخطيط الاقتصادي .

وأخيراً هناك نقابات العمال التي تعتمد على البيانات المحاسبية في مفاوضاتهم مع الإدارة في رسم سياسة عامة للأجور ثم التحقق من أنصبتهم المشروعة في الأرباح التي تحققها الشركة يعملون بها .

ويمكن القول في ختام هذا التحليل وبشي من الاختصار أن المحاسبة قد أصبحت علماً اجتماعاً يهدفا إلي خدمة المجتمع بشتي طوائفه فلكي تطمئن إلى خدمة المحاسبة لأهدافها بأمانة وأن تحقق الغاية المرجوة منها يجب أن تكون البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو الظاهرة بالقوائم المالية التي تعدها لمشروعات مختلفة صحيحة ودقيقة بحيث تعطي صورة حقيقة صادقة عن نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي .

ولن يتسنى ذلك الإ إذا عهدنا إلي هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد عن مدى صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدي دلالة هذه القوائم المالية و على نتيجة الأعمال والمركز المالي .[1]

إن تدقيق الحسابات تظهر في تظهر في أنها وسيلة تخدم جهات تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات المالية التي يعتمدها مراجع الحسابات الخارجي المستقل في إدارة المشروع والبنوك والجهات الحكومية .

مما تم تناوله يتضح أن مهنة المراجعة من المهن الهامة والخطيرة وصارت علماً من العلوم التي تأخذ مكانتها بين العلوم الأخرى ولا تنقصر خدمتها على أصحاب رأس المال محافظة عليه ، وأنها تدار بصورة جديدة ، بل تعتمد خدمتها عبر هذا التقرير إلى العديد من الطرائف لتتخذ قراراتها الاستثمارية ورسم خططها.[2]

ثانيا: أنواع المراجعة :ـــــــــــــــ

هناك أنواع عدة للمراجعة منها:

ـــــــــ من حيث القائم بعملية المراجعة :

تنقسم المراجعة وفقاً للقائم بعملية المراجعة إلى نوعين أساسين هما :[3]

أـــ **المراجعة الخارجية** : وهي المراجعة التي تم بواسطة طرف من خارج المؤسسة حيث يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة .

---

[1]) متولي محمد الجمل ، عبدالمنعم محمود عبدالمنعم ، مرجع سابق ، ص ص 24 – 25 .

[2]) يوسف محمد جربوع ، مرجع سابق ، ص8 .

[3]) محمد سمير ، عبدالله هلال ، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** (القاهرة : الدار الجامعية ، 2002) ، ص42 .

ب ــ **المراجعة الداخلية:** وهي أداة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة للحكم وتقييم لخدمة الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية أخري.

ـــــــ من حيث الالتزام:

تنقسم المراجعة من حيث الالتزام إلى نوعين :[1]

1_ المراجعة الإلزامية: وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها ، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعين مراجع لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية والختامية لها.

2_ **المراجعة الاختيارية** : هي المراجعة التي تتم دون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة ، أي تكون بناء على طلب الإدارة بهدف معين.

ـــــــ من حيث نطاق المراجعة :

تنقسم المراجعة من حيث نطاق المراجعة إلى نوعين: [2]

1.**المراجعة الكاملة** : وهي المراجعة التي تتضمن فحص وتدقيق جميع العمليات التي في المؤسسة خلال الفترة المحاسبية ، ويلجأ المراجع الخارجي إلى إتباع أسلوب المراجعة الكاملة في الغالب عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام الرقابة غير مرضية مما يجعله غير مطمئن تماما لقوة هذا النظام فيضطر إلى استخدام أسلوب المراجعة الكاملة لتنفيذ برنامج عمله .

---

[1]) السيد محمد ، **المراجعة والرقابة المالية** ، (ب ن ، دار الكتاب الحديث ،2008م) ، ص ص 44-45.

[2]) مرجع سابق ، ص 42- 43.

2. **المراجعة الجزئية** : وهي التي تتضمن مراجعة وتدقيق بعض العمليات المعنية في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال الفترة ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المراجع بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها ، أو عينات من عمليات الإيرادات أو المصروفات إلى غير ذلك من أساليب موضات وعمليات المراجعة التي يتولاها المراجع .

ـــــــــــ من حيث مدى الفحص :

تنقسم المراجعة من زاوية مدى الفحص الذي يقوم به المراجع إلى نوعين :[1]

1.**المراجعة الشاملة:** وهي التي تتناول جميع المفردات أو العناصر التي يلزم الرجوع إليها لإبداء رأي في القوائم المالية فإذا كان المراجع بصدد فحص حسابات العملاء فإن المراجعة الشاملة تنصب على جميع الأرصدة والعمليات التي أدت إليها بالنسبة لكل رصيد منها علي حده .

2.**المراجعة الاختيارية:**

وهي التي تنطوي على تطبيق بعض الأساليب الخاصة بالعينات لأجراء تقدير يعمم علي جميع المفردات سواء كان اختبار هذه العينات عن طريق التقدير والحكم الشخصي أو عن طريق الأساليب الإحصائية وإذا كان المراجع يطبق المراجعة على حسابات العملاء فانه يقوم باختبار عينه منها لدراستها على أنها ممثلة لجميع الحسابات.

ـــــ من حيث توقت المراجعة :

وتنقسم المراجعة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين :[2]

---

[1]) كمال خليفة أبوزيد ، واخرون ، **دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية** ، (القاهرة : دار المطبوعات الجامعية ، 2008م) ، ص47 .

[2]) حازم هاشم الألوسي ، **الطريق الى علم المراجعة والتدقيق** ، (طرابلس : دار الكتب الوطنية ،2003م) ، ص61 .

1.**المراجعة النهائية :**

وهي المراجعة التي يقوم المراجع بمراجعة المؤسسة في تنفيذها بعد انتهاء السنة المالية الخاضعة للمراجعة ، أي بعد إجراء قيود التسوية وإعداد الميزانية والقوائم المالية مما يتيح للمراجع أيتبع العمليات المحاسبية من أولها إلي لآخرها ، وهذا النوع من المراجعة يلائم المؤسسات صغيرة .

2.**المراجعة المستمرة** : وهي التي يزور فيها المراجع المؤسسة على مدار السنة المالية ويتم الشروع بتنفيذها منذ الأشهر الأولي للسنة المالية الخاضعة للمراجعة وفق برنامج زمني محدد ، وهذا النوع من المراجعة يلائم المؤسسات الكبيرة.

المبحث الثاني

المراجعة الإلكترونية

اولاً: مفهموم المراجعة الإلكترونية :

يمكن تعريف المراجعة الإلكترونية (في ظل إستخدام الحاسوب) على النحو التالي " هي عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذاكان إستخدام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المنشأة ، ويؤيد سلامة بياناتها ، ويحقق أهدافها بفعالية ، وستخدم مواردها بكفاءة "[1]

وبالرغم من تغير البيئة التي يعمل فيها المراجع من المعالجة اليدوية الي المعالجة الإلكترونية فإن أهداف المراجعة الخارجية تبقى كما هي ، ولكن أساليب المراجعة وإجراءاتها هي التي تحتاج الى تعديلات أساسية وصولاً الى تحقيق أهداف المراجعة .

حيث أن المراجع الخارجي وفي ظل هذا النظام التشغيلي يجب أن يركز على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، على أساس أن هذه المهمة تحدد نطاق مراجعته التي تشمل العناصر التالية : [2]

- فحص ومراجعة نظام إدخال البيانات للحاسب الألي.
- محص ومراجعة إعداد البيانات بالحاسوب .

---

[1]) يوسف محمد جربوع ، مرجع سابق ص 387 .

[2]) محمد الفيومي ، **مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب** ،(الاسكندرية : الإشعاع للنشر، 1993م) ، ص303 .

- فحص ومراجعة النتائج .

لقد فرضت التطورات السريعة في تكنولوجيا الكمبيوتر وصناعة المعلومات على المراجع تحديات ، من بينها ضرورة تعديل طريقة تفكيره ونظرته إلي المتغيرات المحيطة به، وضرورة الاستفادة من تلك المتغيرات لتطوير أدائه إلي الأحسن ، وهذا الأمر احدث تغييراً جوهرياً في منهجية المراجعة علي النحو التالي: [1]

1ـــــــــالتغبير في ثقافة ومعرفة المراجع (التأهيل العلمي)، إذ يجب الإلمام التام بأساسيات التشغيل الالكتروني للبيانات ، وتكنولوجيا صناعة المعلومات والدراسة الكاملة بلغات وبرامج ووسائل الكمبيوتر المتطورة.

2ـــــــــ إعادة النظر في خطة وبرنامج التدقيق بلا سيما أن جزءاً كبيراً من عناصر النظام المحاسبي موجود داخل جهاز الكمبيوتر مثل الدفاتر والمستندات والقوائم والتقارير .

3 ـــــــــ إعادة النظر في طبيعة أدلة الإثبات ، والاستفادة من الكمبيوتر في أساليب بحوث العمليات في الحصول علي مزيد منها بجانب أو بديلاً عن الأدلة التقليدية.

4ـــــــــ إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي ، والاستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات .

5ـــــــــ إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير التدفيق بما بنداء مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا ، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء ، وإبراز المسائل الجوهرية .

ثانياً:حدود استخدام الحاسب الالكتروني :

---

[1]) ابراهيم الصعيدي ، **الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الإلكتونية المتكاملة للمعلومات** (القاهرة : المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، جامعة عين ، العدد الثاني ،2006م) ، ص ص 106 – 137

على الرغم من استخدام الحاسب الالكتروني في معالجة البيانات المحاسبية في مجال إمساك الدفاتر وإعداد الرواتب والأجور ، وإعداد جداول الإنتاج وإصدار الفواتير والرقابة والرقابة على المخزون ، وكذلك إعداد النماذج المالية والاقتصادية ونماذج المحاكاة وإعداد تحليلات الحساسية وتخطيط ومراقبة المشروعات وأساليب المباريات الرياضية ، ولذلك فإن أهم حدوده : [1]

- إن الحاسب الإلكتروني لا يحدد الهدف النهائي من إعداد البيانات ، بل يجب الوصول اليه بإعداد البيانات الأولية من قبل مشغلي الحاسب .
- يجب تحديد البيانات التي تغذي الحاسب حيث لا يستطيع الحاسب الوصول إلى النتائج إلا من واقع البيانات المغذاة .
- أن الإنسان هو الذي يعد البيانات، ولا يستطيع الحاسب تشغيلها إلا بالطرق المحددة له في البرامج .

ثالثاً:إجراءات المراجعة للأنظمة المحاسبية الالكترونية :

تتمثل إجراءات المراجعة في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات في ما يلي :ـــــــــ

1/ المراجعة حول الحاسوب .

2/ المراجعة من خلال الحاسوب .

3/ المراجعة باستخدام الحاسوب .

يستخدم المراجع الطرق أعلاه عند مراجعة حسابات المنشأة التي تستخدم الحاسوب في إعداد قوائمها المالية .

[1]) أحمد حلمي جمعة ، **التدقيق الحديث للحسابات** ، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص 172.

يعتمد اختبار طريقة دون أخري علي عوامل عدة منها درجة المكينة المستخدمة أن كانت كاملة أو جزئية ونوعية الدفاتر والسجلات المحتفظة بها إن كان بعضها بالشكل اليدوي أو أنها جميعاً مخزونة علي وسائل حفظ آلية .

المراجعة حول الحاسوب :ـــــــــــــ

في هذه الطريقة يقوم المراجع بفحص مدخلات ومخرجات الحاسوب متجاهلاً التفصيلات الدقيقة والمعدة لتشغيل البيانات مفترضاً انه طالما كان هنالك توافق بين المدخلات والمخرجات فإن عملية تشغيل تلك البيانات تكون بالتالي صحيحة وسليمة ويتضح من ذلك إن المراجع يقوم بإتباع نفس خطوات وأساليب المراجعة المتعارف عليها يدوياً لتجميع أدله الإثبات من خلال تتبع المستندات الأصلية إلي نقطة دخولها للحاسوب ثم إعادة متابعتها عند خروجها في شكل تقارير مطبوعة وتجاهل الحاسوب .[1]

المراجعة من خلال الحاسوب:ـــــ

وتعتمد هذه الطريقة علي فرض أنه إذا تم التحقق من أن نظام التشغيل الحاسوب وإجراءات الرقابة الخاصة به علي درجة كبيرة من الكفاءة والدقة فلابد وان يتولد عن النظام نتائج علي درجة من الصحة والثقة ومن ثم تزداد إمكانية اعتماد المراجع علي هذا النظام وتتضمن هذه الطريقة أساليب عديدة منها قيام المراجع بإدخال مجموعة بيانات بعد أن يقوم بحساب نتائج تشغيلها مقدماً إلي الحاسوب ويقوم بتشغيلها باستخدام نفس البرامج التطبيقية الخاصة بنظام محوسب وبتشغيل تلك المجموعة يمكن للمراجع أن يحكم علي مدي صحة وكفاءة عمليات التشغيل أو يقوم المراجع بوضع مجموعة برامج تطبيقية تماثل تلك البرامج التي تقوم المنشاة بتشغيلها ثم يتم تشغيل النوعين من البرامج

[1]) حازم هاشم الألوسي ، مرجع سابق ص ص 330

في نفس الوقت ، وبعدها تتم مقارنة مخرجات كلاً النوعين من البرامج ومن ثم الحكم علي مدي سلامة التشغيل .[1]

المراجعة باستخدام الحاسوب:

تبعاً لهذه الطريقة يقوم المراجع بمراجعة الأنظمة الإلكترونية بواسطة برامج المراجعة الإلكترونية وهذه البرامج مصممة لتنفيذ عملية المراجعة ، وقد تكون عامة أو خاصة ، أي تكون معدة خصيصاً لعملية مراجعة معينة وتقوم هذه البرامج بعدة مهام تنفيذاً لعملية المراجعة .

وتتعلق هذه الطرقة بإستخدام المراجع للحاسوب في عملية المراجعة ، حيث يمكن إستخدام البرامج الحاسوبية في عمليات المراجعة المختلفة وفي كافة مراحل عملية المراجعة سواءً كان ذلك في التخطيط أو تنفيذ إختبارات الرقابة والإختبارات التفصيلية ، وتستخدم هذه البرامج في عملية التخطيط والتوثيق وتحديد أحجام العينات وإختبار مفرداتها وتقييم نتائجها .[2]

رابعاً:المشاكل الخاصة مع النظم التي تستخدم الحاسبات الالكترونية :ـــــــــــــ

مخاطر استخدام الحاسوب :ـــــ

[1]) المرجع السابق ص 331

[2]) علي عبدالقادر الذنيبات ، **تدقيق الحاسبات في ضوء المعايير الدولية والأنظمة والقوانين المحلية .نظرية وتطبيق** ، ط3 (عمان : داروائل للنشر ، 2009م) ص67

بالرغم من الفوائد الجملة التي يتم الحصول عليها من استخدام الحاسوب فان هنالك مشاكل عديدة ظهرت جراء هذا وترجع أسبابها إلي عاملين أساسين هما:

أـــــ سهولة الغش باستخدام الحاسوب .

ب ـــــ صعوبة اكتساب وتتبع الغش .

فالنسبة للعامل الأول فان سبب سهولة الغش يرجع لزيادة درجة التعقيد في الأنظمة المحوسبة ومن ثم صعوبة وضع نظام رقابة كفء وفعال فضلاً عن تأجيل الاهتمام بوضع نظام الرقابة في وقت لاحق والاهتمام أساسا بتصميم النظام وتشغيله في المقام الأول .

أما العامل الثاني فغالباً ما تكون هنالك صعوبة في اكتشاف الغش والاحتيال في ظل التشغيل الآلي للبيانات .

يظهر ذلك بصوره أكثر وضوحاً عند استخدام الأنظمة التي تسمح بالتشغيل عن بعد ، حيث توجد فرضه لإمكانية الدخول الفوري والمباشر علي البيانات في ذاكرة الحاسوب الرئيسية من أماكن تواجد مرتكب الغش في مقر عمله .

إضافة إلي ذلك فإنه بعد إدخال البيانات في الحاسوب يتوقف بتوقف التدخل البشري اليدوي عند ذلك الحد إلي أن تنتهي عملية التشغيل.

وقد يزداد الأمر سواءاً إذا تمت عملية الغش في برامج التشغيل ذاته وليس في البيانات الأمر الذي من شانه إن يودي إلي إظهار معلومات مضلله بعيدة عن الحقيقة .

إن مخاطر استخدام الحاسوب قد أدت إلي وجود إجماع عام بين المراجعين علي ضرورة نظام فعال للرقابة الداخلية لأنظمة الحاسوب .

خامساً :استخدام الجهاز الالكتروني في عملية المراجعة :ـــــــ

يقصد بمدخل استخدام الجهاز الالكتروني في عملية المراجعة وذلك المدخل الذي يتطلب من المدق ضرورة اختبار إجراءات الرقابة الآلية والوصفية للنظام الكتروني لتقدير مدي كفايتها وسلامتها ، ولتحديد الخطوات والوسائل اللازمة لاستخدام الجهاز الالكتروني في نفسه في عملية المراجعة . وهذا ويوجد عدة طرق لاستخدام الجهاز الالكتروني في عملية المراجعة تتمثل في :ـــــــــ

1. **طرق اختبار العمليات الكترونياً:ـــــــ**

تهدف هذه الطريقة إلي اختبار مدي صحة برامج العميل ، وتحديد قدرتها علي اكتشاف الأخطاء والتمييز بين العمليات والصحيحة وغير الصحيحة ويتم ذلك بان يقوم المدقق بإعداد عدد معين من العمليات الصورية متشابهة لعمليات العميل الفعلية ، ثم يقوم بتشغيلها مستخدماً برامج العميل وأجهزته الالكترونية . وهذا ويجب أن تحتوي العمليات الصورية التي تخضع للاختبار علي جميع أنواع الأخطاء المحتمل وقوعها في مثل هذا النوع من العمليات الفعلية وذلك حتى يتمكن المدقق من تقييم إجراءات الرقابة الوضعية التي تدخل في تصميم برامج العميل .ويجب أن يراعي عند ترميز العمليات الصورية الخاضعة للاختبار عدم أتباع نفس أساليب الترميز العادية التي يستخدمها العميل في ترميز العمليات الفعلية وذلك حتى يتلافى المدقق احتمال تعديل السجلات الخاصة بالعميل نتيجة تشغيل العمليات الصورية الخاضعة للاختبار.

2.**طريقة برامج الرقابة:ـــ** تستخدم هذه الطريقة كوسيلة مكملة أو بديلة لطريقة اختبر العمليات الكترونياً ويتم ذلك عن طريق قيام المدقق باستخدام برامج خاصة مشابهة لبرامج العميل يطلق عليها اسم " برامج الرقابة " لإعادة تشغيل العمليات الفعلية الجارية للمشروع تحت إشرافه ثم يقوم بمقارنة مخرجات برامج الرقابة بمخرجات العميل .

تتميز هذه الطريقة باستخدامها للعمليات الفعلية التي تم فعلاً تشغيلها للحكم علي قدرة برامج العميل في إنتاج بيانات تتميز بالدقة إضافة إلي انعدام احتمال تعديل ملفات العميل كما هو الحال عليه في الطريقة السابقة .[1]

3. طريقة برامج المراجعة العامة:ـــــــ

هي عبارة عن برامج قادرة علي أداء بعض إجراءات المراجعة وذلك عن طريق تضمينها مجموعة معينة من الأوامر التي توجه الجهاز الإلكتروني لأداء بعض العمليات التي تتطلبها هذه الإجراءات .

وان هذه الطريقة قد تطويرها واستخدامها في السنوات الأخيرة فقط ونظراً لتعاظم الفوائد الناتجة عنها فقد شاع استخدامها وأصبحت احدي الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها المراجعون لأداء العديد من إجراءات المراجعة .

ومن أهم استخدامات برامج المراجعة العامة ما يطلق عليه اسم المحاكاة المتوازنة التي تهدف أساساً إلي اختبار مدي صحة برامج العميل وتحديد قدرتها علي اكتشاف الأخطاء .

وتعني عملية المحاكاة المتوازنة قيام برنامج المراجعة العامة بمحاكاة تشغيل العمليات الفعلية وذلك باستخدام نفس الملفات الرئيسية ونفس ملفات العمليات وإنتاج نفس المخرجات وثم يتم مقارنة المخرجات الناتجة عن عملية المحاكاة بالمخرجات الناتجة عن العمليات الفعلية مع بيان الاختلافات بين النتيجتين أن عملية المحاكاة المتوازنة تمثل أحد الاستخدامات المتعددة لبرامج المراجعة العامة . ومن أهم الاستخدامات الأخرى لهذه الطريقة **ما يلي :**

---

[1] خالد أمين عبدالله ، **التوثيق والرقابة والبنوك** (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1998م) ، ص ص 316 – 317 .

أ.مراجعة العمليات الحسابية مثل مراجعة جمع الملفات اليومية والتأكد من صحة نقل المجاميع من صفحة لآخري ،مراجعة الجمع الراسي والأفقي للملفات " الدفاتر والسجلات التحليلية " ومراجعة خطوات احتساب الأجور والمرتبات، ومراجعة نسب الخصم علي المبيعات ، ومراجعة جمع وتوازن ميزتن المراجعة ومراجعة العمليات الحاسبية لكشوف المخزون السلعي في آخر المدة وما إلي ذلك .

ب . مراجعة صحة إثبات العمليات والأجور في ملفات والسجلات المختلفة طبقاً لما تقضي به مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وما تقضي به الأصول المرعية في هذا الشأن.

ج . اختيار العينات طبقاً للمعايير التي يحددها المدقق سواء كانت عشوائية أو غير ذلك .

د .احتساب النسب والقيام بالمقارنات بين العناصر المختلفة خلال شهور الفترة المالية وذلك لملاحظة أي اتجاهات غير عادية وللحكم علي مدي معقولية قيم العناصر المختلفة .

ه. مقارنة المعلومات التي يحصل عليها المدقق بما هو مثبت في السجلات مثل مقارنة بيانات ردود مصادقات أرصدة العملاء المدينة بعد إدخالها للجهاز بالأرصدة المثبتة بالسجلات .

و. طباعة خطابات المصادقات لمفردات العينة التي تم اختيارها مثل طباعة خطابات المصادقات بأرصدة العملاء المدينة .

هذا وتتميز برامج المراجعة العامة بإتباع نطاق استخدامها بإمكان الاعتماد عليها بغض النظر عن طبيعة الارتباط وطبيعة نشاط العميل،

ذلك دون الحاجة إلي تعديلها أو إعادة كتابتها بما يتفق مع طبيعة الارتباط والنشاط المعين بمعني أنها تتصف بعمومية الاستخدام وما أن تطرقنا إلي طرق المراجعة الالكترونية فحري بنا إن نتطرق إلي :[1]

نظام التشغيل المباشر:ـــــــ

ويقصد به أن تلك النظم التي يمكن فيها تشغيل العمليات وتعديل الملفات والسجلات مباشرة بمجرد وقع كل علي حدة.وخير مثال علي هذه النظم ما هو متبع في بعض البنوك التجارية وفي بعض هيئات التوفير وبموجب هذا النظام يتمكن الصراف بعد الإيداع أو السحب من إثبات العملية مباشرة عن طريق وحدة إدخال خاصة يطلق عليها اسم المحطة الطرفية .

ونظم التشغيل المباشر لا تعمل طبقاً لمفهوم دوران التشغيل ولا يستخدم فيها أسلوب المجموعات بمعني أن العمليات لا تجمع في مجموعات يتم تشغيل كل منها كوحدة مستقلة مرة واحدة ولكن العمليات تثبت أولا بأول بمجرد وقوع كل عملية علي حدة ، وان طبيعة نظم التشغيل المباشر وما يترتب عليها من عدم إمكان استخدام إجراءات الرقابة المتعلقة بأسلوب المجموعات تتطلب التركيز علي بعض الإجراءات الرقابية الاخري والتي منها **علي سبيل المثال:**

أ.إستخدام أسلوب رقابة أرقام المراجعة حتى يمكن التأكد من إثبات العمليات في الملفات والسجلات الصحيحة .

ب .إعداد سجل يومي مدخلات كل وحدة إدخال.

[1]) خالد أمين عبدالله ، مرجع سابق ، ص319 .

ج .اتخاذ كافة الاحتياطات لعدم السماح لأي شخص خلاف هؤلاء المصرح لهم بتشغيل وحدات الإدخال .

د . إعداد سجل بأرصدة الحسابات علي فترات دورية يتم حفظه في مكان أمين حتى يمكن الرجوع إليه في حالة عدم إمكان استخدام الملفات الرئيسية لأي سبب من الأسباب .

و .استخدام أساليب الإثبات الآلية أو اليدوية بجانب استخدام الأساليب الإلكترونية لتلافي التوقف عن العمل في حالة تعطل الجهاز الإلكتروني.[1]

[1]) خالد أمين عبدالله ، مرجع سابق ص ص319 –320

الفصل الثالث

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن ديوان المراجع القومي

المبحث الثاني : تحليل الاستبيان واختبار الفروض

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن ديوان المراجع القومي

أولاً:النشاة والتطور :

تم إنشاء مصلحة المراجعة كمكتب تابع للسكرتير المالي في عام 1920م وقد صدر قانون إنشاء مصلحة للمراجعة يرأسها المراجع العام في عام 1933م وفي عام 1970م صدر قانون ديوان المراجع العام وفي عام 1986م أصدر قانون ديوان المراجع العام تعديلاً للقانون السابق ومن أهم سماته أبصحت الشهادة الجامعية مدخلاً للخدمة تم تعديل بعض أحكام القانون لمواكبة التطور واختصاص المراجعة وكان ذلك في عام 1990م .

ثانياً:أهداف الديوان الإستراتيجية :

وتتمثل في الاتي :

- تكريس إستقلالية الديوان .
- مراجعة الأجهزة وإعداد التقارير في الوقت المحدد.
- توسيع نطاق المراجعة .
- التطوير المستمر لقدرات العاملين بالديوان .
- مواكبة التطور التقني .
- وضع ومواكبة التغيير في المهايير الرقابية.
- تحسين بيئة العمل.
- تمكين الأجهزه التشريعية لمباشرة مهامها المسألة والمحاسبة والتوجيه .
- مساعدة أجهزة الدولةفي تحسين أدائها .
- المساهمة في نشر الوعي الرقابي.

ثالثاً:وضعية الديوان في الدستور:

عام 1999م عملاً بدستور جمهورية السودان لعام 1998م الذي نظم احكام ديوان المراجعة العامة وصدر قانون جديد من اهم سماته :

- تشكيل هيئة قيادة للديوان برئاسة المراجع العام .
- مراجعة حسابات الولايات بتكليف من رئيس الجمهورية .

عام 2007م عقب إتفاقية السلام وصدور الدستور الانتقالي لجمهورية السودان 2005م والذي يتضمن نصاً على إنشاء ديوان مراجعة قومي وآخر لحكومة جنوب

السودان ويكون للأول إختصاص وضع معايير المراجعة على مستوى السودان وصدر بتاريخ 2007/2/24م قانون ديوان المراجع القومي .

رابعاً:مسميات الديوان :

- مصلحة المراجعة .
- ديوان المراجع العام .
- ديوان المراجعة العامة .
- ديوان المراجع القومي .

خامساً: تكوين الديوان:

- المراجع العام .
- نواب المراجع العام وعددهم ثلاثة .
- الإدارات والقطاعات التابعة لها .
- أجهزة المراجعة في الولايات .

سادساً:إدارة الديوان وهي :

- إدارة الديوان .
- إدارة الحكم القومي الإقتصادي .
- إدارة الحكم القومي السياسي .
- إدارة ضمان الجودة .
- إدارة التدريب والتطوير .
- إدارة الشركات والهيئات القتصادية .

- إدارة مراجعة نظم المعلومات .
- إدراة الولايات المكونة من :

1-الولايات الشرقية (القضارف – كسلا – اليحر الأحمر)

2-الولايات الغربية (شمال كردفان – جنوب كردفان – شمال دارفور – جنوب دارفور – غرب دارفور)

3-الولايات الشمالية (نهرالنيل – الشمالية)

4-الولايات الوسطى (الخرطوم – الجزيرة – سنار – النيل الأزرق – النيل الأبيض)

سابعاً: القطاعات التابعة للإدارات :

قطاعات إدارة الديوان :

- قطاع الشئون المالية .
- قطاع الشئون الإدارية والموارد البشرية .
- قطاع نظم المعلومات .
- قطاع العلاقات العامة والإعلام
- قطاع الشئون البرلمانية .

قطاعات إدارة الحكم القومي السيادي :

وتتمثل في الآتي :

1-القطاع السيادي

2-قطاع الأمن والمخابرات والداخلية

3-قطاع الصحة والبيئة والتنمية المستدامة.

قطاعات إدارة الحكم القومي الإقتصادي:

1- قطاع المالية والزكاة .

2-القطاع الإقتصادي .

3- القطاع الخدمي .

قطاعات إدارة ضمان الجودة :

1-قطاع الشركات والهيئات الإقتصادية .

2-قطاع البنوك والشركات والهيئات المتخصصة .

3-قطاع الحكم القومي الولائي .

قطاعات إدارة التدريب والتطوير :

1-قطاع التدريب .

2-قطاع البحوث والدراسات والمنظمات الدولية .

قطاعات إدارة الشركات والهيئات الإقتصادية :

1-القطاع التجاري .

2-القطاع الصناعي .

3-قطاع النقل والطاقة والتعدين .

قطاعات إدارة البنوك والشركات والهيئات المتخصصة :

1-القطاع الزراعي .

2-قطاع البنوك والشركات المالية .

3-القطاع المتنوع والمشروعات الممولة .

قطاعات إدارة نظم المعلومات :

1-قطاع الشركات والهيئات الاقتصادية .

2-قطاع البنوك والشركات والهيئات المتخصصة .

3-قطاع الحكم القومي الولائي .

ثامناً:إختصاصات الديوان :

وتتمثل في الآتي :

- وضع معايير المراجعة على المستوى القومي .
- مراجعة حاسبات الأجهزة الحكومية .
- التأكد من وجود وسلامة النظام الرقابي الداخلي .
- تقييم الأداء المالي للأجهزة الحكومية .
- إعداد تقرير تفصيلي بعد المراجعة .
- إعداد تقرير مهني .
- متابعة الأجهزة لتقديم حاسبات المراجعة .
- المشاركة في تطوير مهنة المراجعة .
- تمثيل الديوان في الهيئات الرقابية للمنظمات الدولية والإقليمية .
- فحص العقود واتفاقيات القروض و المنح .
- رفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية والمجلس الوطني والولاة والمجالس الولائية .

سلطات الديوان :

- ممارسة جميع السلطات التي تمكنهم من الرقابة المالية والرقابة البينية ورقابة الاداء
- القيام بالمراجعة المسبقة والمستمرة واللاحقة .
- التحقق من تنفيذ القوانين واللوائح والنظم المالية والإدارية والمحاسبية .
- التاكد من تحقيق الإقتصاد . الكفاءة – الفاعلية للأداء

الديوان والمراجعيين الخارجيين :

- لا يجوز لأي جهة خاضعة للمراجعة تكليف مراجع خارج الديوان لمراجعة حساباتها .
- يجوز للمراجع العام تكليف أي مراجع قانوني من خارج الدايون بمراجعة حسابات أي جهة .

الأجهزة الخاضعة للمراجعة :

وتشتمل على الآتي:

الأجهزة الإتحادية :

- الأجهزة الدستورية والسياسية
- الوزارات والمصالح
- الهيئات والشركات الحكومية المملوكة للدولة والتي تساهم الدولة فيها بنسبة لا تقل عن 20%
- بنك السودان المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة و التي تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن 20%

- الزكاة والصناديق
- المشروعات

اجهزة ولائية :

- أجهزة سيادية
- وزارات
- المحليات
- هيئات وشركات وصناديق ولائية
- وحدات إتحادية

تاسعاً: واجبات الأجهزة الخاضعة للمراجعة تجاه الديوان وهي :

- قفل الحسابات الختامية وتقديمها للمراجعة .
- إرسال صور من قرارات التعيين والترقي والعلوات والمخصصات
- إرسال نسخ من العقودات واتفاقيات القروض
- التبليغ الفوري عن جرائم المال العام وضياعه
- الرد على تقارير ومكاتبات الديوان

العزل والتعيين :

- يشترط من يتولى منصب مراجع عام الحصول على عضوية جمعية معترف بها دوليا .
- يعين رئيس الجمهورية المرجع العام بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني .

- يعين رئيس الجمهورية نواب المراجع العام بناء على توصية المراجع العام وتوصية أعضاء المجلس الوطني وتوصية مسببة من المراجع العام.
- يكون احد النواب على الأقل من المراجعين في الديوان وعلى أن يكون أحدهم ايضاً حاصلاً على عضوية جمعية محاسبة معترف بها .
- يعين المراجع العام سائر المراجعين بعد توصية لجنة الإخيار على أن يكون المراجع حاملاً على درجة البكالريوس.
- يجوز للمراجع تعيين مراجعين من خارج الديوان على أن لا تقل خبراتهم عن خمسة سنوات .

حظر مزاولة الاعمال :

- لا يجوز للمراجع العام وأي من نوابه مزاولة أي مهنة خاصة .
- لا يجوز للمراجعيين مزاولة أي مهنة ذات صلة إلا بإذن من المراجع العام .

الحصانات :

فيما عدا حالات التلبس لا يجوز :

- القبض على المراجع العام أو إتخاذ أي إجراءات تحقيق أو رفع أيدعوى جنائية ضده بسبب فعل يتعلق بأداء مهامه إلا بإذن من رئيس الجمهورية بعد التشاور مع وزير العدل .
- القبض على المراجعين أو اتخاذ أي إجراءات تحقيق أو رفع دعوى جنائية ضد أي منهم بسبب فعل يتعلق بأداء مهامه إلا بإذن من المراجع العام بعد التشاور مع وزير العدل .
- يجوز للمراجع إصدار بطاقة تمنح المراجع الحق في الدخول لاي مرفق حكومي .

التقارير الخاصة :

- التقرير المهني
- التقرير الإداري

خطة عمل الديوان :

تتمثل في النقاط التالية :

يعد سنوياً مجلد في شأن خطة عمل الديوان يحوي :

- قرار السيد المراجع العام بشأن الخطة .
- المدى الزمني لإنقاذ خطة كل إدارة .
- بيان بالأجهزة التي ستخضع للمراجعة من قبل كل إدارة .
- قائمة توزيع القوى العاملة على الإدارات .
- برامج التدريب .
- القرارات والمنشورات والمواجهات الفنية والإدارية اللازمة .

التدرج الوظيفي :

- المراجع العام
- نواب المراجع العام
- مدير عام إدارة — من الدرجة الاولى الخاصة
- نائب مدير إدارة — الدرجة الاولى
- مدير مراجعة — الدرجة الثالثة
- مساعد مدير مراجعة — الدرجة الرابعة
- كبير مراجعين — الدرجة الخامسة

- مفتش أول مراجعة الدرجة السابعة
- مفتش مراجعة الدرجة الثامنة
- مساعد مفتش مراجعة الدرجة التاسعة

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

اولاً:إجراءات الدراسة الميدانية

1-أداة الدراسة :

تم تصميم الإستبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض أصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانه من قبل ذوى الخبرة.

تم توجيه الإستبانة إلى عينة تتكون من 35 فرد من الموظفين **بديوان المراجع العام** وتتكون الإستبانة من جزأين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (العمر ، المؤهل العلمي ، المؤهل المهني ، المسمي الوظيفي ، سنوات الخبرة) وذلك للوقوف على الأعمار والمؤهلات العلمية والمهنية والمسميات الوظيفية وسنوات خبرة المبحوثين.

الجزء الثاني يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علي حده.

2-عبارات الإستبانة :

تم توجيه عبارات الإستبانة على الموظفين **بديوان المراجع العام** (عينة الدراسة) وقد احتوت الإستبانة على (20) سؤال و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الإستبانة على فرضيات الدراسة الثلاث ، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

3-الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- الوسيط.
- اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني

4-تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الإستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحثة لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1 2 3 4 5) على الترتيب . واعد الباحثة الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الإستبانة كما يلي :

ثانياً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :

1/العمر :

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري إفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
30_25	1	%2.9
35_31	4	%11.4
40_36	8	%22.9
أكثر من 40	22	%62.9
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

شكل رقم (1/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

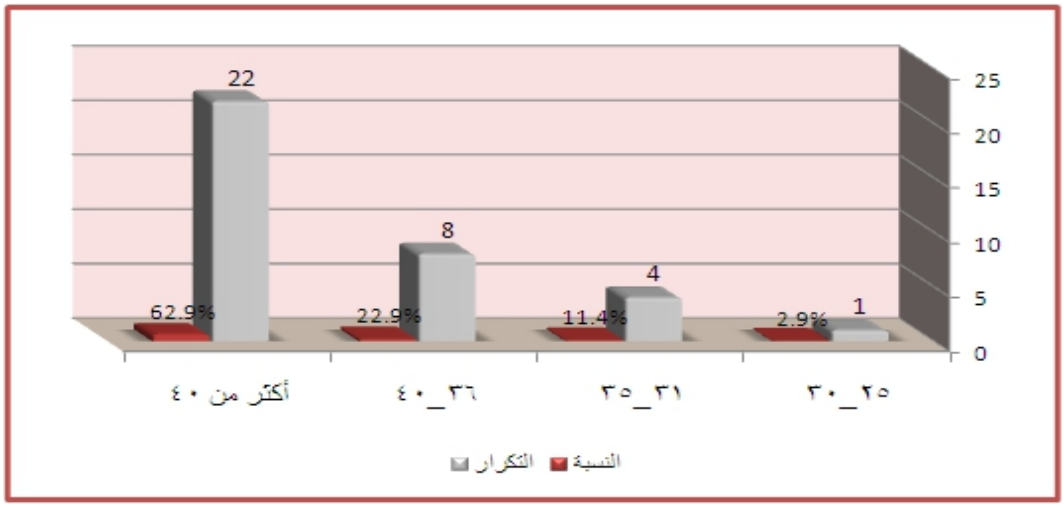

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (62.9%) أعمارهم **أكثر من 40 سنه** ، وأن هنالك نسبة (22.9%) أعمارهم **40_36 سنه** ، وأن نسبة (11.4%) أعمارهم **35_31 سنه** ، وأن نسبة (2.9%) أعمارهم **30_25 سنه** .

2/المؤهل العلمي:

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
شهادة ثانويةا	_	_
دبلوم	_	_
بكالوريوس	29	%82.9
دبلوم عالي	1	%2.9
ماجستير	5	%14.3
دكتوراه	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

شكل رقم (2/2/3)

الشكل البياني لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

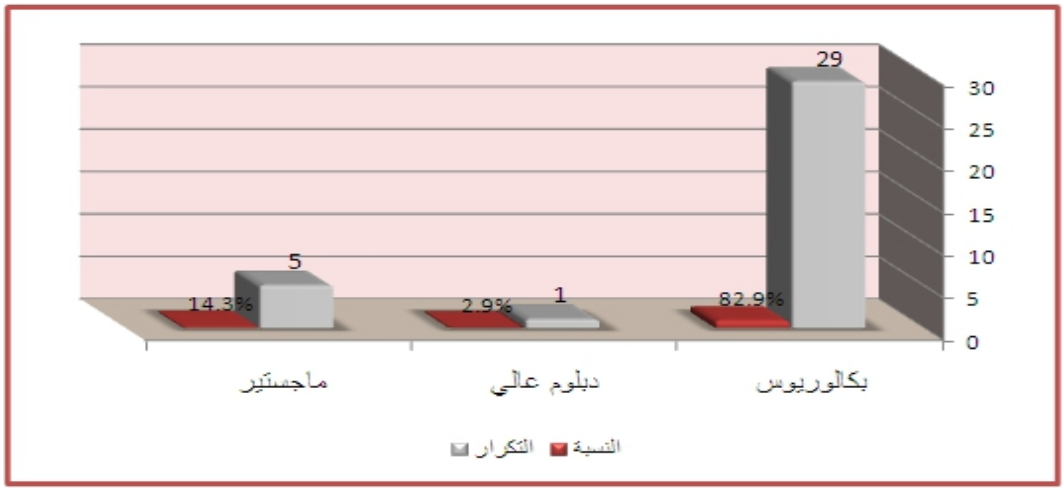

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (82.9%) مؤهلهم العلمي **بكالوريوس** ، و أن نسبة (14.3%) مؤهلهم العلمي **ماجستير** ، وأن هنالك نسبة (2.9%) مؤهله العلمي **دبلوم عالي** .

3/ المؤهل المهني:

جدول رقم (3/2/3)

يوضح التوزيع لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة
زمالة المحاسبين البريطانيين	2	%5.7
زمالة المحاسبين الأمريكيين	_	_
زمالة المحاسبين العرب	_	_
زمالة المحاسبين السودانيين	33	%94.3
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم(3/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة متغير المؤهل المهني

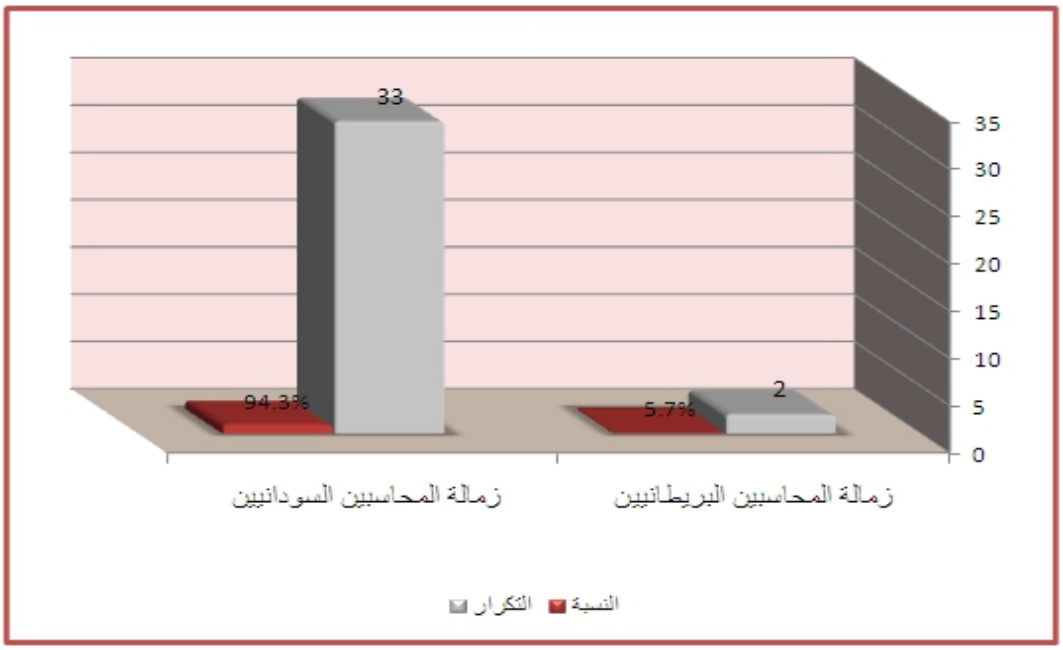

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (94.3%) مؤهلهم المهني **زمالة المحاسبين السودانيين** ، وأن نسبة (5.7%) مؤهلهم المهني **زمالة المحاسبين البريطانيين.**

4/ المسمي الوظيفي :

جدول رقم (4/2/3)

يوضح التوزيع لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير	2	%5.7
رئيس قسم	15	%42.9
محاسب	1	%2.9
مراجع	14	%40
أخري أذكرها	3	%8.6
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم(4/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

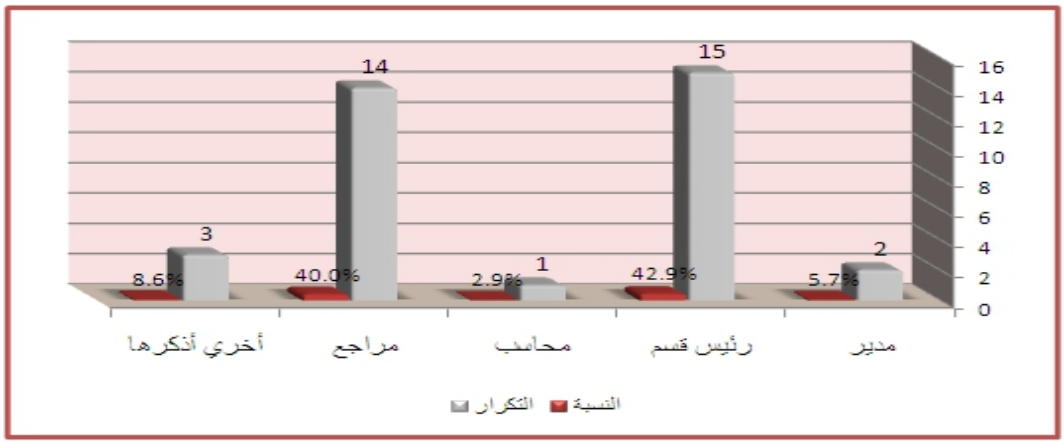

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (42.9%) مسماهم الوظيفي **رئيس قسم** ، وأن نسبة (40%) مسماهم الوظيفي **مراجع** ، وأن نسبة (8.6%) لديهم مسميات وظيفية **أخرى** ، وأن هنالك نسبة (5.7%) مسماهم الوظيفي **مدير** ، وأن هنالك نسبة (2.9%) لديهم مسماهم الوظيفي **محاسب** .

5/ سنوات الخبرة :

جدول رقم (5/2/3)

يوضح التوزيع لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	4	%11.4
من 5_10 سنه	3	%8.6
من 11_15 سنه	5	%14.3
من 16_20 سنه	5	%14.3
أكثر من 20 سنه	18	%51.4
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم(5/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

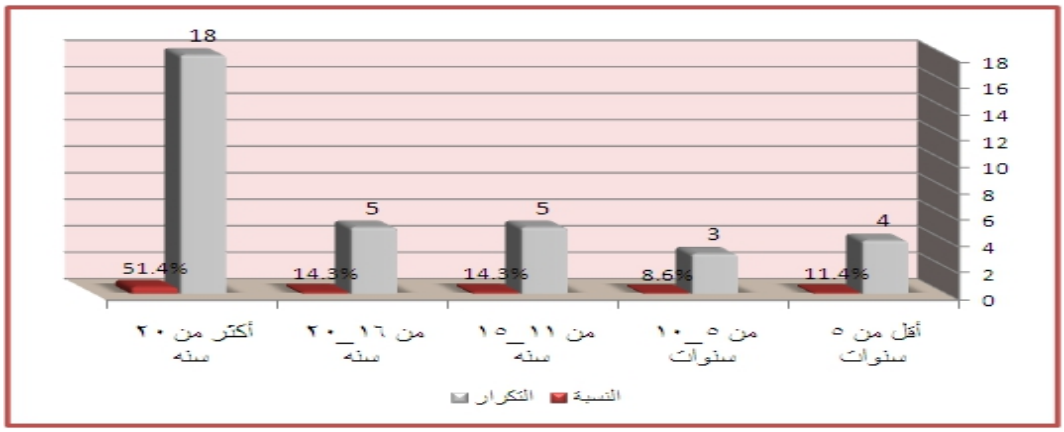

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (51.4%) لديهم سنوات خبرة **أكثر من 20 سنه** ، وأن نسبة (14.3%) لديهم سنوات خبرة **من 11_15 سنه** ، وأيضاً نسبة (14.3%) لديهم سنوات خبرة **من 16_20 سنه** ، وأن هنالك نسبة (11.4%) لديهم سنوات خبرة **أقل من 5 سنوات** ، وأن هنالك نسبة (8.6%) لديهم سنوات خبرة **من 5_10 سنه** .

ثالثاً : تحليل بيانات الدراسة :

العبارة الأولي : إتباع نظام معلومات محاسبية سليم يقلل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	19	%54.3
أوافق	16	%45.7
محايد	_	_
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي

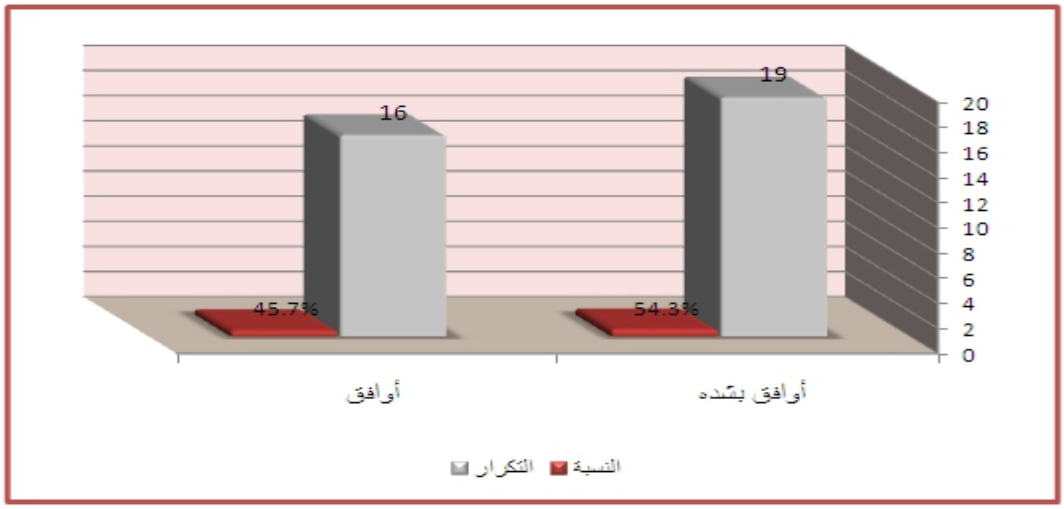

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (54.3%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن نسبة (45.7%) وافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن

إتباع نظام معلومات محاسبية سليم يقلل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

العبارة الثانية : إجراءات الحماية الموجودة الآن المقابلة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج للتحديث الدوري.

جدول رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	15	%42.9
أوافق	20	%57.1
محايد	_	_
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

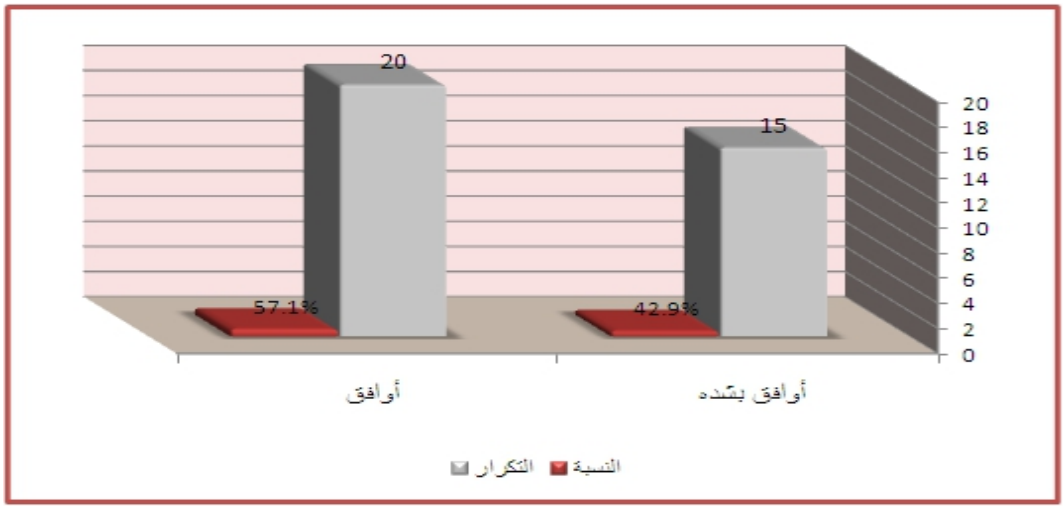

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة التطبيقية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (57.1%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (42.9%) وافقوا بشدة ، ويتضح من خلال ذلك أن

إجراءات الحماية الموجودة الآن المقابلة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج للتحديث الدوري.

العبارة الثالثة: قلة الإمكانيات المادية والبشرية تحول دون حماية النظام من المخاطر.

جدول رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	14	%40
أوافق	16	%45.7
محايد	3	%8.6
لا أوافق	2	%5.7
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

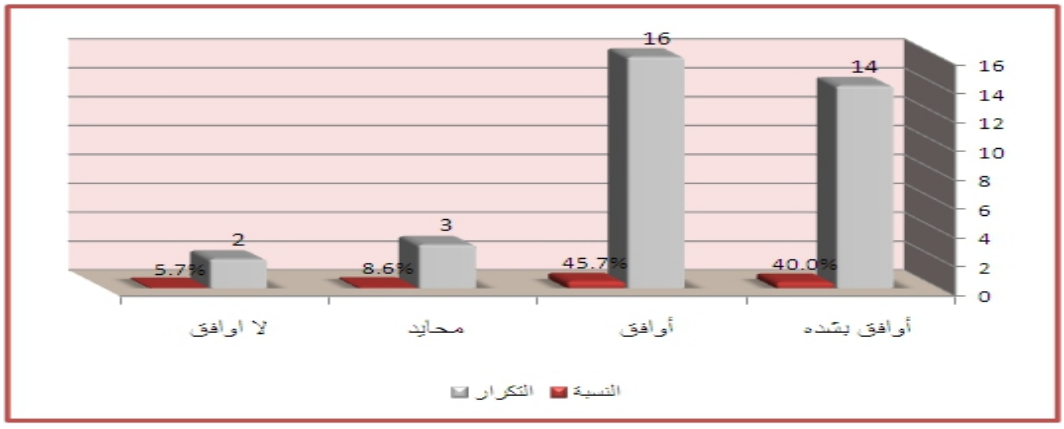

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (45.7%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (40%) وافقوا بشدة ، وأن نسبة (8.6%) محايدين ،

وأن نسبة (5.7%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن **قلة الإمكانيات المادية والبشرية تحول دون حماية النظام من المخاطر.**

العبارة الرابعة : عدم توفر الحماية والأمان الكافية ضد مخاطر فيروسات الحاسب يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	22	%62.9
أوافق	12	%34.3
محايد	1	%2.9
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

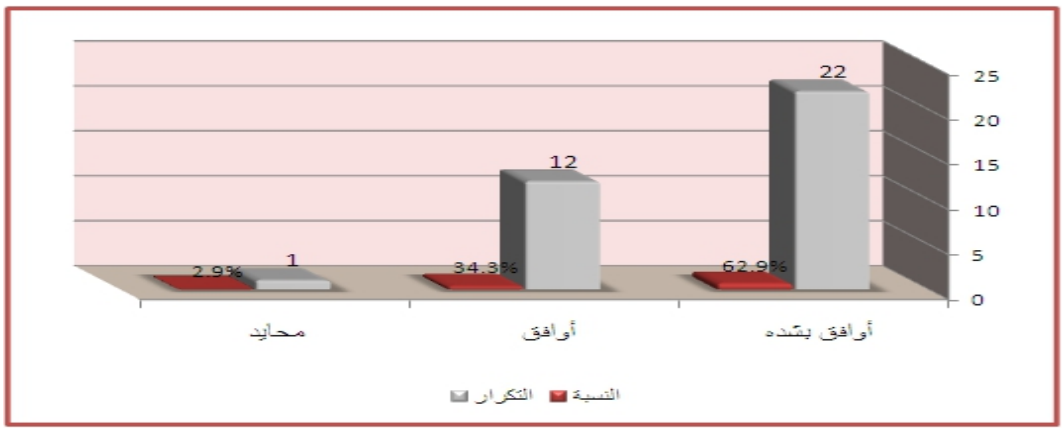

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (62.9%) وافقوا بشدة على العبارة، وأن نسبة (34.3%) وافقوا ، وأن نسبة (2.9%) محايد ، ويتضح من خلال ذلك أن **عدم توفر الحماية والأمان الكافية ضد مخاطر فيروسات الحاسب يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية .**

العبارة الخامسة : لا توجد إجراءات حماية وأمان كافية تقي نظام المعلومات من المخاطر الإلكترونية.

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	10	%28.6
أوافق	15	%42.9
محايد	7	%20
لا أوافق	3	%8.6
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

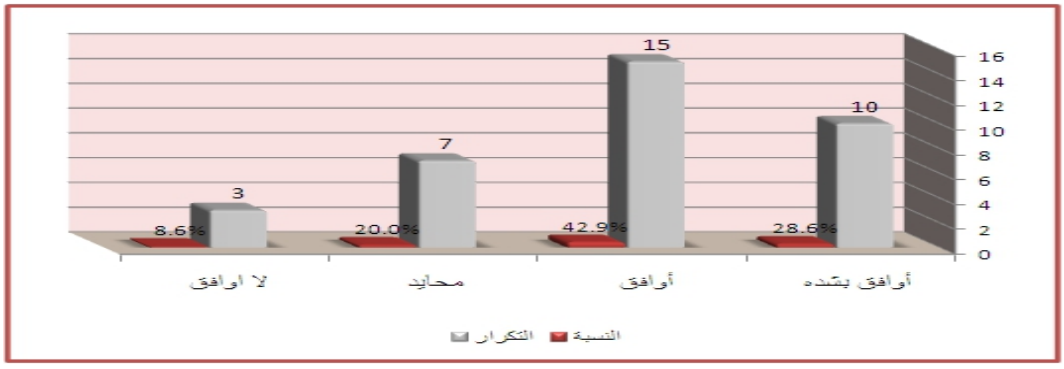

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (42.9%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (28.6%) وافقوا بشدة ، وأن نسبة (20%) محايدين ، وأن نسبة (8.6%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أنه **لا توجد إجراءات حماية وأمان كافية تقي نظام المعلومات من المخاطر الإلكترونية .**

العبارة السادسة : الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال أمن المعلومات يرفع من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الإلكترونية

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	20	%57.1
أوافق	12	%60
محايد	2	%5.7
لا أوافق	1	%2.9
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

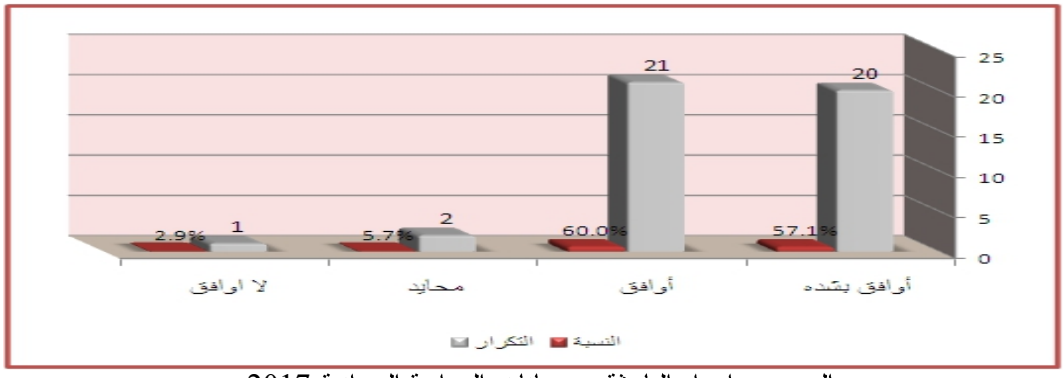

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (60%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (57.1%) وافقوا بشدة ، وأن نسبة (5.7%) محايدين ، وأن نسبة (2.9%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن **الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال أمن المعلومات يرفع من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الإلكترونية .**

العبارة السابعة : نقص التدريب والتأهيل يؤدي الي عدم اكتشاف أخطاء نظام المعلومات المحسوبة

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	20	%57.1
أوافق	15	%42.9
محايد	_	_
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

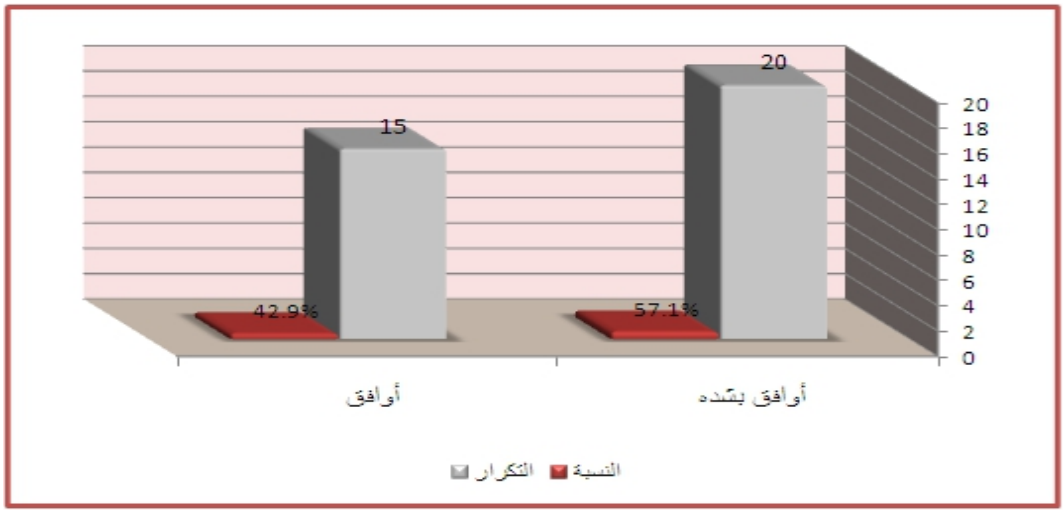

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (57.1%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن نسبة (42.9%) وافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن **نقص التدريب والتأهيل يؤدي الي عدم اكتشاف أخطاء نظام المعلومات المحسوبة .**

العبارة الثامنة : نقل التكنولوجيا العالمية يساعد المراجعين على إكتشاف أخطاء النظام المحاسبي المحوسب

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	13	%37.1
أوافق	19	%54.3
محايد	1	%2.9
لا أوافق	2	%5.7
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة

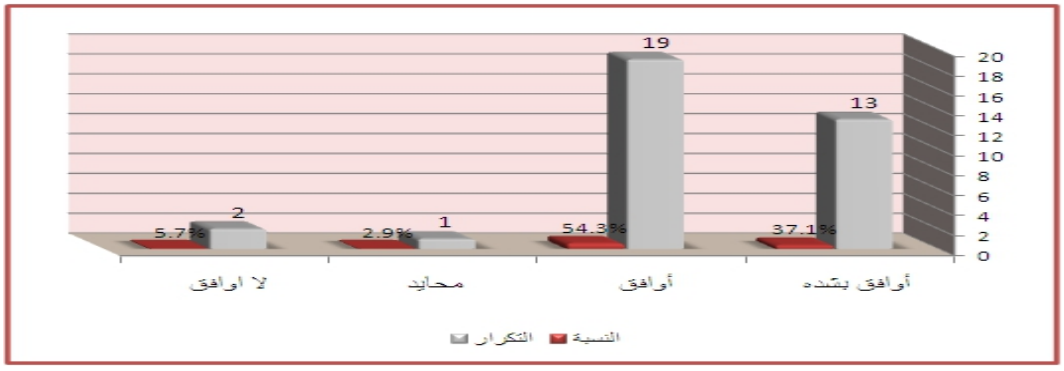

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (54.3%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (37.1%) وافقوا بشدة ، وأن نسبة (5.7%) لم يوافقوا ، وأن نسبة (5.7%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن **نقل التكنولوجيا العالمية يساعد المراجعين على إكتشاف أخطاء النظام المحاسبي المحوسب .**

العبارة التاسعة : تطبيق الإجراءات المحكومة يزيد من مقدرة المنشآت على درء المخاطر

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	12	%34.3
أوافق	22	%62.9
محايد	1	%2.9
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

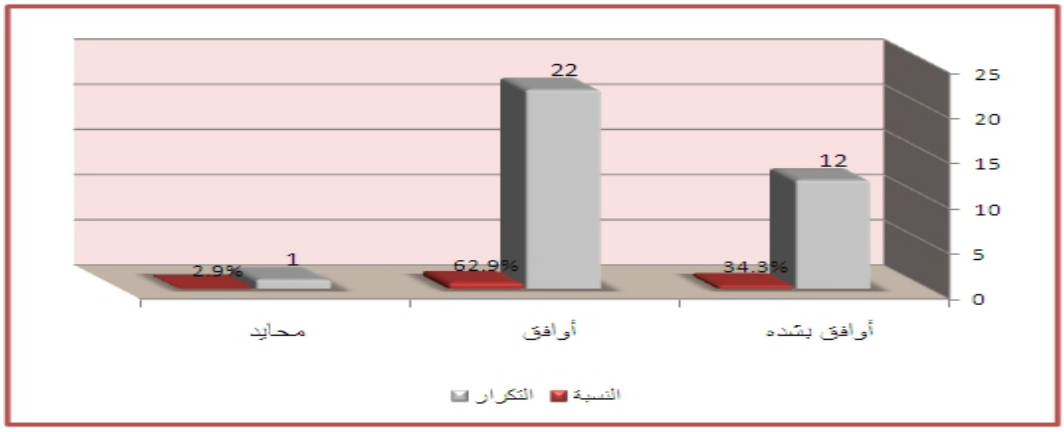

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (62.9%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (34.3%) وافقوا بشده ، وأن نسبة (2.9%) محايد ، ويتضح من خلال ذلك أن **تطبيق الإجراءات المحكومة يزيد من مقدرة المنشآت على درء المخاطر .**

العبارة العاشرة : تعتقد أن ضعف تأهيل المراجعين يؤثر على إكتشاف مخاطر النظام

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	13	%37.1
موافق	17	%48.6
محايد	4	%11.4
لا أوافق	1	%2.9
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

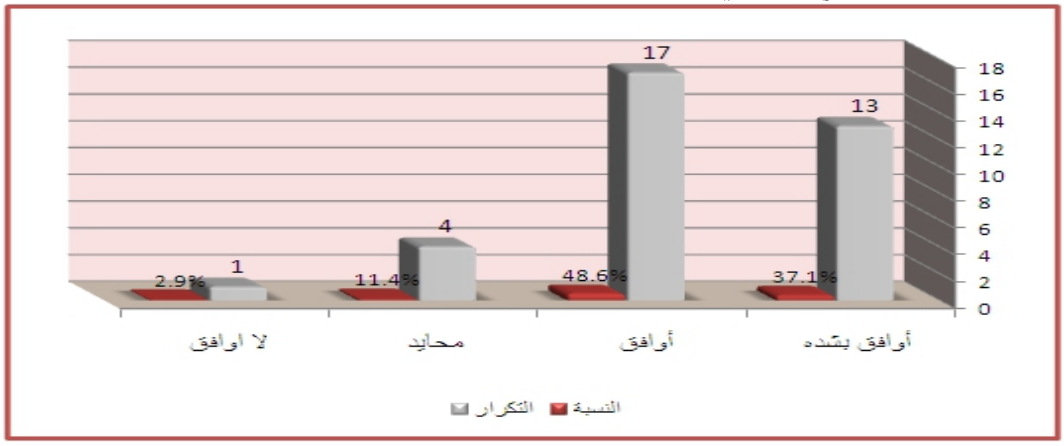

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (48.6%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (37.1%) وافقوا بشدة ، وأن نسبة (11.4%) محايدين ، وأن نسبة (2.9%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن **ضعف تأهيل المراجعين يؤثر على إكتشاف مخاطر النظام .**

العبارة الحادية عشر: لابد أن يخضع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمراجعة دورية من أجل تطويره وإعادة تقييمه

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	18	%51.4
أوافق	17	%48.6
محايد	_	_
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

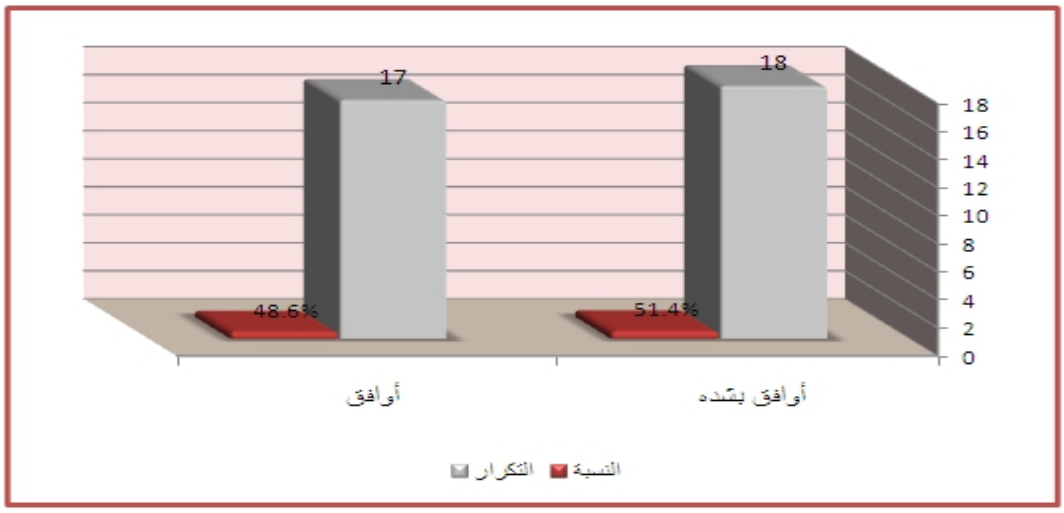

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (51.4%) وافقوا بشده على العبارة ، وأن نسبة (48.6%) وافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن **نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لابد أن يخضع لمراجعة دورية من أجل تطويره وإعادة تقييمه .**

العبارة الثانية عشر : لا توجد مواكبة لصيغة للثورة المعلوماتية في الدول المتقدمة

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	3	%8.6
أوافق	17	%48.6
محايد	4	%11.4
لا أوافق	9	%25.7
لا أوافق بشدة	2	%5.7
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر

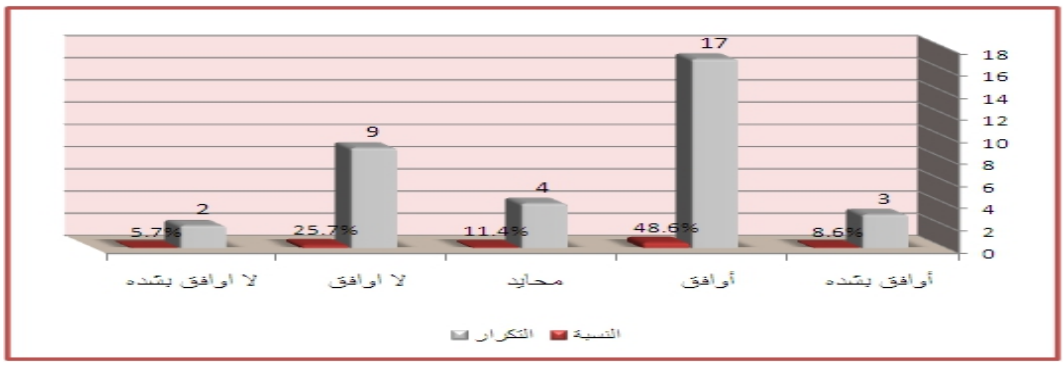

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (48.6%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (25.7%) لم يوافقوا ، وأن نسبة (11.4%) محايدين، وأن نسبة (8.6%) وافقوا بشده ، وأن نسبة (5.7%) لم يوافقوا بشده ، ويتضح من خلال ذلك أنه **لا توجد مواكبة لصيقة للثورة المعلوماتية في الدول المتقدمة .**

العبارة الثالثة عشر: نظام المعلومات المحوسب لا يلبي طموحات المنشآت

جدول رقم (18/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	5	%14.3
أوافق	2	%5.7
محايد	7	%20
لا أوافق	8	%22.9
لا أوافق بشدة	3	%8.6
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

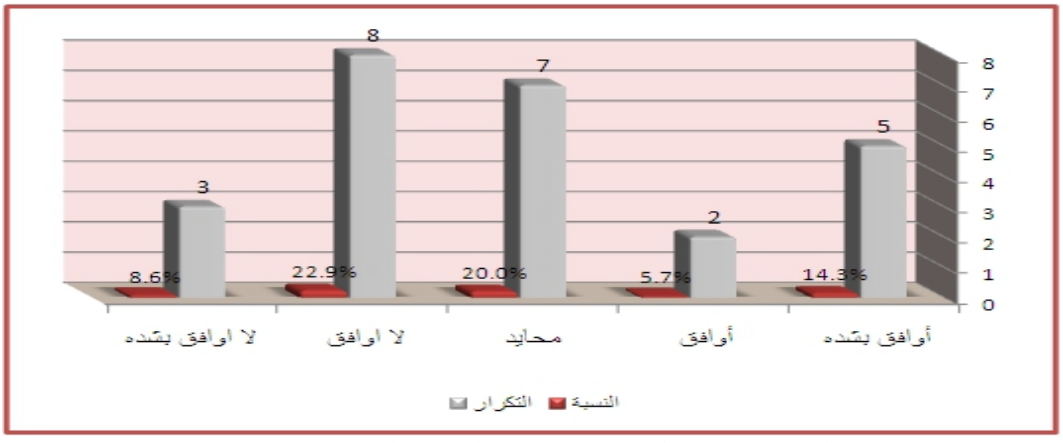

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (22.9%) لم يوافقوا على العبارة ، وأن نسبة (20%) محايدين ، وأن نسبة (14.3%) وافقوا بشده ، وأن نسبة (8.6%) لم يوافقوا بشده ، وأن نسبة (5.7%) وافقوا

، ويتضح من خلال ذلك أن **نظام المعلومات المحوسب لا يلبي طموحات المنشآت .**

العبارة الرابعة عشر: عدم كفاءة نظم الرقابة المطبقة على الحاسب الآلي يؤدي حدوث مخاطر نظم المعلومات

جدول رقم (19/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	18	%51.4
أوافق	17	%48.6
محايد	_	_
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

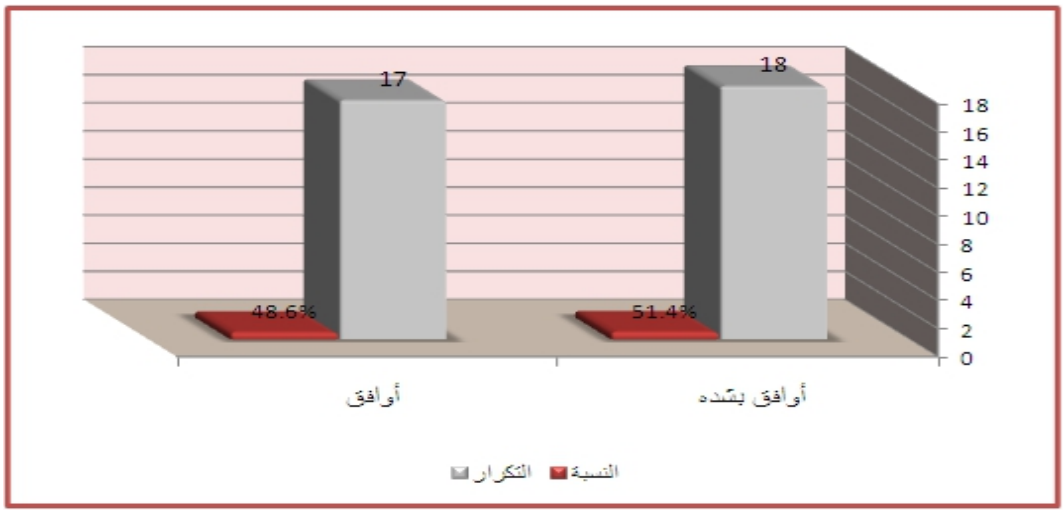

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (51.4%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن نسبة (48.6%) وافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن

عدم كفاءة نظم الرقابة المطبقة على الحاسب الآلي يؤدي حدوث مخاطر نظم المعلومات .

العبارة الخامسة عشر: تداخل السلطات والمسؤوليات بين الأفراد يؤثر على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب

جدول رقم (20/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	11	%31.4
أوافق	20	%57.1
محايد	1	%2.9
لا أوافق	3	%8.6
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر

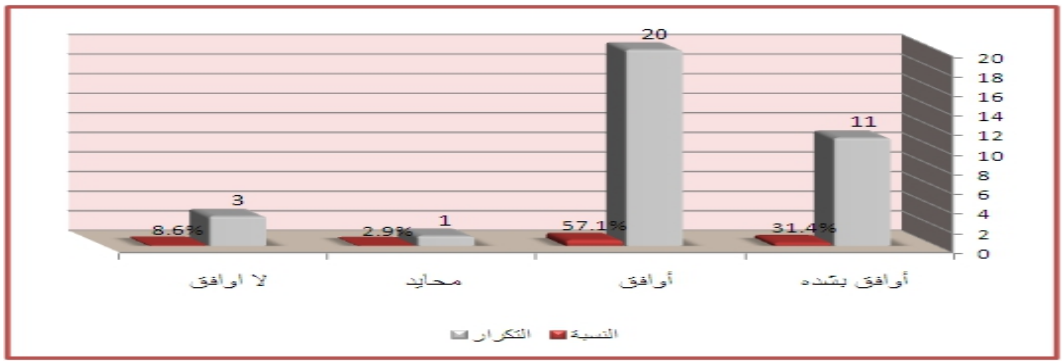

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (57.1%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (31.4%) وافقوا بشدة ، وأن نسبة (8.6%) لم يوافقوا ، وأن نسبة (2.9%) محايد ، ويتضح من خلال ذلك أن **تداخل**

السلطات والمسؤوليات بين الأفراد يؤثر على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب .

العبارة السادسة عشر: عدم كفاية وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة سبب في حدوث مخاطر أمن المعلومات

جدول رقم (21/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	12	%34.3
أوافق	22	%62.9
محايد	1	%2.9
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر

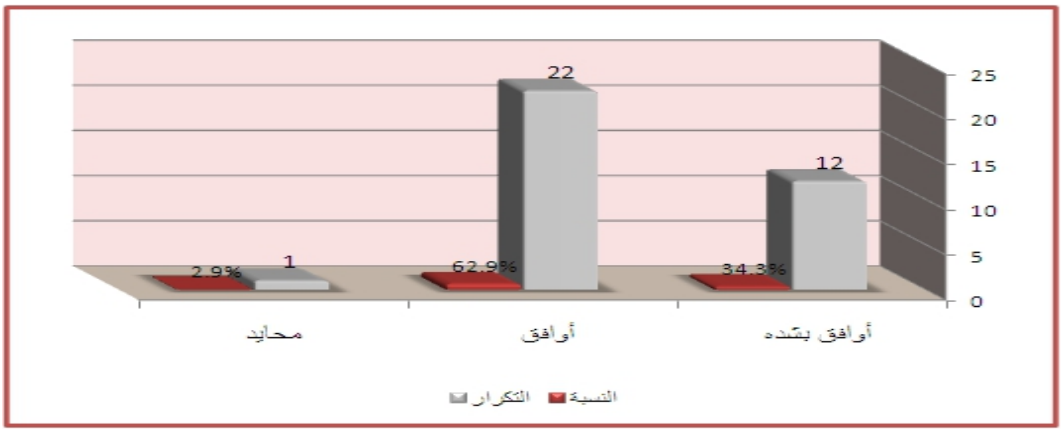

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (62.9%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (34.3%) وافقوا بشدة ، وأن نسبة (2.9%) محايد ،

ويتضح من خلال ذلك أن **عدم كفاية وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة سبب في حدوث مخاطر أمن المعلومات .**

العبارة السابعة عشر: طباعة البيانات على الورق وتركها من غير مراقبة تزيد من مخاطر نظام المعلومات

جدول رقم (22/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	13	%37.1
أوافق	18	%51.4
محايد	1	%2.9
لا أوافق	2	%5.7
لا أوافق بشدة	1	%2.9
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (22/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر

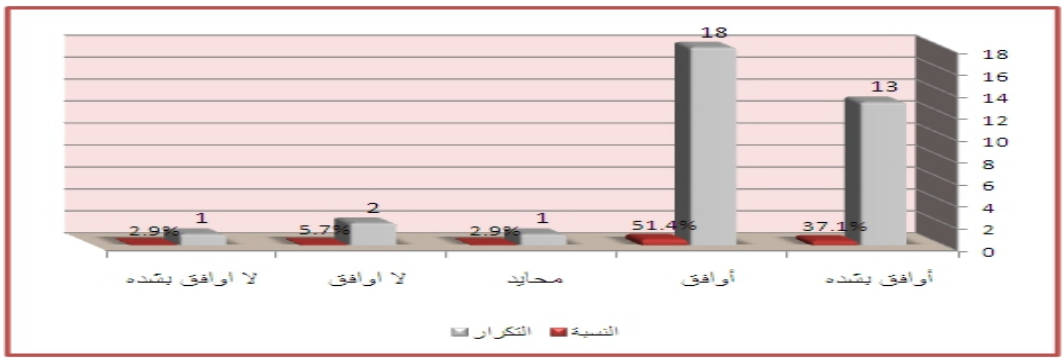

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (51.4%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (37.1%) وافقوا بشده ، وأن نسبة (5.7%) لم يوافقوا ، وأن نسبة (2.9%) محايد ،وأيضاً نسبة (2.9%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن **طباعة البيانات على الورق وتركها من غير مراقبة تزيد من مخاطر نظام المعلومات .**

العبارة الثامنة عشر : عدم إخضاع البرامج المحوسبة للتحديث والتطوير المستمرين يزيد من مخاطر نظام المعلومات

جدول رقم (23/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	16	%45.7
أوافق	18	%51.4
محايد	1	%2.9
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (23/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر

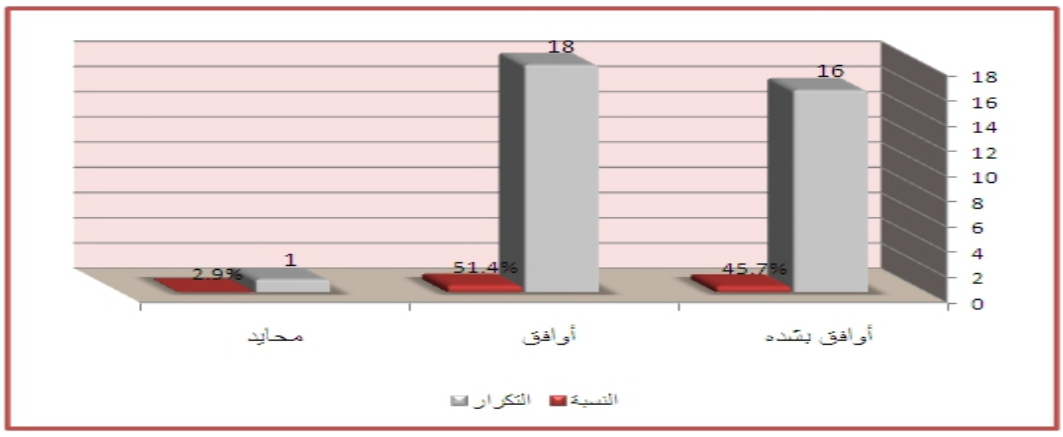

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (51.4%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (45.7%) وافقوا بشدة ، وأن نسبة (2.9%) محايد ، ويتضح من خلال ذلك أن **عدم إخضاع البرامج المحوسبة للتحديث والتطوير المستمرين يزيد من مخاطر نظام المعلومات .**

العبارة التاسعة عشر: عدم وجود ضوابط فعالة تمنع الدخول غير المصرح به تزيد من مخاطر النظام

جدول رقم (24/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية التاسعة عشر

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	20	%57.1
أوافق	15	%42.9
محايد	_	_
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (24/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية التاسعة عشر

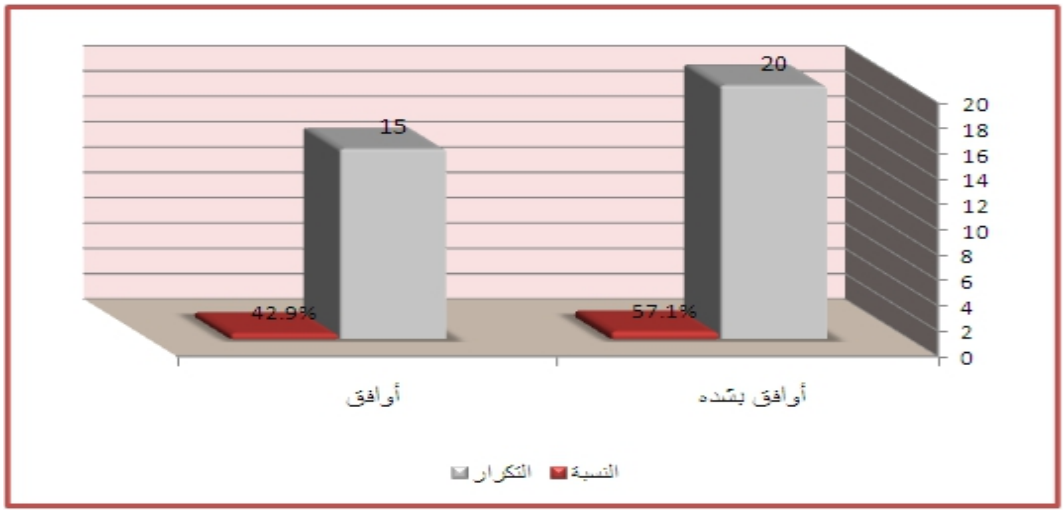

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (57.1%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن نسبة (42.9%) وافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن **عدم وجود ضوابط فعالة تمنع الدخول غير المصرح به تزيد من مخاطر النظام .**

العبارة العشرون : خلل الحواسيب والبرامج المستخدمة تؤثر على إكتشاف الأخطاء

جدول رقم (25/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العشرون

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	10	%28.6
أوافق	18	%51.4
محايد	4	%11.4
لا أوافق	2	%5.7
لا أوافق بشدة	1	%2.9
المجموع	35	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (25/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العشرون

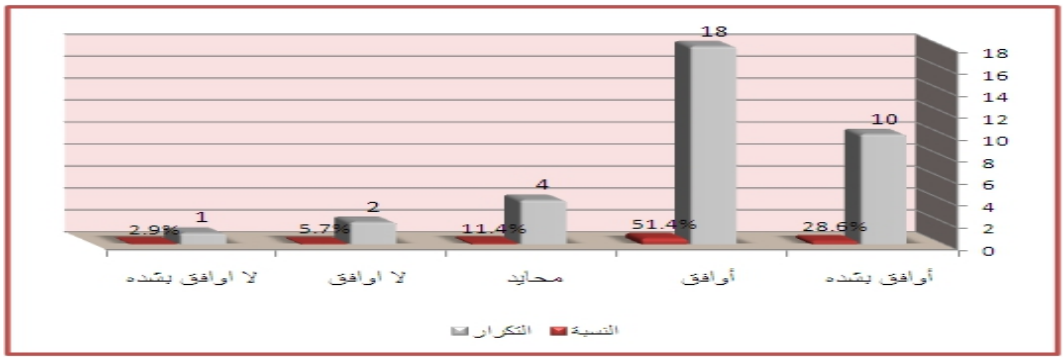

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني أن نسبة (51.4%) وافقوا على العبارة ، وأن نسبة (28.6%) وافقوا بشده ، وأن نسبة (11.4%) محايدين ، وأن نسبة (5.7%) لم يوافقوا ، وأن نسبة (2.9%) لم يوافق بشده ، ويتضح من خلال ذلك أن **خلل الحواسيب والبرامج المستخدمة تؤثر على إكتشاف الأخطاء .**

رابعاً:عرض ومناقشة نتائج الفرضيات :

وفى الجزء التالي يقوم الباحثة باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حداها

أولاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولي :

لا توجد إجراءات حماية وأمان كافية لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

جدول رقم (26/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إتباع نظام معلومات محاسبية سليم يقلل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.46	0.505
إجراءات الحماية الموجودة الآن المقابلة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج للتحديث الدوري	1.57	0.502
قلة الإمكانيات المادية والبشرية تحول دون حماية النظام من المخاطر	1.80	0.833
عدم توفر الحماية والأمان الكافية ضد مخاطر فيروسات الحاسب يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية	1.40	0.553
لا توجد إجراءات حماية وأمان كافية تقي نظام المعلومات من المخاطر الإلكترونية	2.09	0.919
الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال أمن المعلومات يرفع من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الإلكترونية	1.54	0.741

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتبين من الجدول **رقم (26/2/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.46 والانحراف المعياري لها يساوي 0.505 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون

بشده على أن اتباع نظام معلومات محاسبيى سليم يقلل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية .

2/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.57 والانحراف المعياري لها 0.502 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي إجراءات الحماية الموجودة الآن المقابلة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج للتحديث الدوري .

3/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.80 والانحراف المعياري لها يساوي 0.833 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشده على أن قلة الإمكانيات المادية والبشرية تحول دون حماية النظام من المخاطر.

4/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.40 والانحراف المعياري لها يساوي 0.553 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشده على أن عدم توفر الحماية والأمان الكافية ضد مخاطر فيروسات الحاسب يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية .

5/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 2.09 والانحراف المعياري لها يساوي 0.919 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لا توجد إجراءات حماية وأمان كافية تقي نظام المعلومات من المخاطر الإلكترونية .

6/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.54 والانحراف المعياري لها يساوي 741 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشده على أن الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال أمن المعلومات يرفع من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

جدول رقم (27/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى

العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط
إتباع نظام معلومات محاسبية سليم يقلل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.	0.257	0.612	1
إجراءات الحماية الموجودة الآن المقابلة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج للتحديث الدوري.	0.714	0.398	2
قلة الإمكانيات المادية والبشرية تحول دون حماية النظام من المخاطر.	18.143	0.000	2
عدم توفر الحماية والأمان الكافية ضد مخاطر فيروسات الحاسب يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.	18.914	0.000	1
لا توجد إجراءات حماية وأمان كافية تقي نظام المعلومات من المخاطر الإلكترونية.	8.771	0.032	2
الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال أمن المعلومات يرفع من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الإلكترونية .	27.743	0.000	1

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم **(27/2/3)** كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 0.257 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.612 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 0.714 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.398 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 18.143 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 18.914 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 8.771 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.032 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 27.743 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

جدول رقم (28/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	100	%47.6
أوافق	91	%43.3
محايد	13	%6.2
لا أوافق	6	%2.9
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	210	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

شكل رقم (26/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

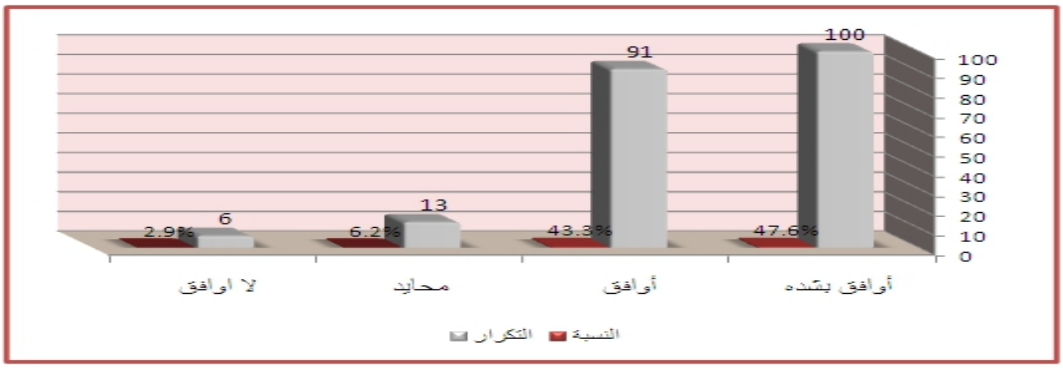

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية : برنامج اكسل 2007

يتضح من الجدول والشكل البياني أن نسبة الموافقين بشده عن جميع عبارات الفرضية الأولي (47.6%)، نسبة الموافقين بدون تشدد (43.3%)، والمحايدين (6.2%) ، وبلغت نسبة غير الموافقين بدون تشدد (2.9%) .

يتضح من الجدول **رقم (27/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحثة بأن الفرضية الأولي والتي نصت على أن **(لا توجد إجراءات حماية وأمان كافية لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية) قد تحققت .**

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل المراجعين والحد من مخاطر نظم المعلومات

جدول رقم (29/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نقص التدريب والتأهيل يؤدي الي عدم اكتشاف أخطاء نظام المعلومات المحسوبة	1.43	0.502
نقل التكنولوجيا العالمية يساعد المراجعين على إكتشاف أخطاء النظام المحاسبي المحوسب	1.77	0.770
تطبيق الإجراءات المحكومة يزيد من مقدرة المنشآت على درء المخاطر	1.69	0.530
تعتقد أن ضعف تأهيل المراجعين يؤثر على إكتشاف مخاطر النظام	1.80	0.759
لابد أن يخضع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمراجعة دورية من أجل تطويره وإعادة تقييمه	1.49	0.507
لا توجد مواكبة لصيغة للثورة المعلوماتية في الدول المتقدمة	2.71	1.126
نظام المعلومات المحوسب لا يلبي طموحات المنشآت	2.77	1.215

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتبين من الجدول **رقم (29/2/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.43 والانحراف المعياري لها يساوي 0.502 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن نقص التدريب والتأهيل يؤدي الي عدم اكتشاف أخطاء نظام المعلومات المحسوبة .

2/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.77 والانحراف المعياري لها 0.770 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أنه نقل التكنولوجيا العالمية يساعد المراجعين على إكتشاف أخطاء النظام المحاسبي المحوسب .

3/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.69 والانحراف المعياري لها يساوي 0.530 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تطبيق الإجراءات المحكومة يزيد من مقدرة المنشآت على درء المخاطر .

4/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.80 والانحراف المعياري لها يساوي 0.759 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تعتقد أن ضعف تأهيل المراجعين يؤثر على إكتشاف مخاطر النظام .

5/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.49 والانحراف المعياري لها يساوي 0.507 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لابد أن يخضع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمراجعة دورية من أجل تطويره وإعادة تقييمه .

6/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 2.71 والانحراف المعياري لها يساوي 1.126 وتعنى أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن لا توجد مواكبة لصيغة للثورة المعلوماتية في الدول المتقدمة.

7/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 2.77 والانحراف المعياري لها يساوي 1.215 وتعنى أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن نظام المعلومات المحوسب لا يلبي طموحات المنشآت .

جدول رقم (30/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط
نقص التدريب والتأهيل يؤدي الي عدم اكتشاف أخطاء نظام المعلومات المحسوبة	0.714	0.398	1
نقل التكنولوجيا العالمية يساعد المراجعين على إكتشاف أخطاء النظام المحاسبي المحوسب	26.143	0.000	2
تطبيق الإجراءات المحكومة يزيد من مقدرة المنشآت على درء المخاطر	18.914	0.000	2
تعتقد أن ضعف تأهيل المراجعين يؤثر على إكتشاف مخاطر النظام	19.286	0.000	2
لابد أن يخضع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمراجعة دورية من أجل تطويره وإعادة تقييمه	0.029	0.866	1
لا توجد مواكبة لصيغة للثورة المعلوماتية في الدول المتقدمة	22.000	0.000	2
نظام المعلومات المحوسب لا يلبي طموحات المنشآت	6.571	0.160	3

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (30/2/3) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 0.714 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.398 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 26.143 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية

ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 18.914 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 19.286 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 0.029 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.866 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 22.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 6.571 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.160 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح المحايدين لأن قيمة الوسيط تساوي 3.

جدول رقم (31/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	84	%34.3
أوافق	119	%48.6
محايد	17	%6.9
لا أوافق	20	%8.2
لا أوافق بشدة	5	%2
المجموع	245	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

شكل رقم (27/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

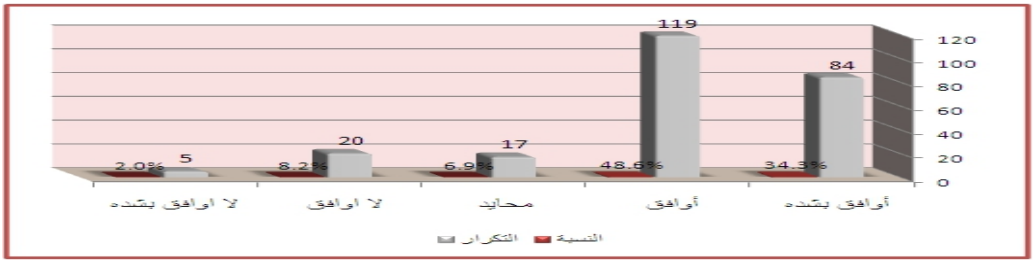

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول والشكل البياني أن نسبة الأفراد الموافقين بدون تشدد عن جميع عبارات الفرضية الثانية (48.6%) ،نسبة الموافقين بتشدد بلغت (34.3%)، ونسبة غير الموافقين بدون تشدد (8.2%) ، والمحايدين (6.9%) ، وبلغ عدد غير الموافقين بشده (5) أفراد وبنسبة (2%) .

يتضح من الجدول رقم **(30/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحثة بأن

الفرضية الثانية والتي نصت على أن **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل المراجعين والحد من مخاطر نظم المعلومات) قد تحققت.**

عرض ومناقشة نتائج الفرضية :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف إجراءات الرقابة وخاطر نظم المعلومات

جدول رقم (32/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدم كفاءة نظم الرقابة المطبقة على الحاسب الآلي يؤدي حدوث مخاطر نظم المعلومات	1.49	0.507
تداخل السلطات والمسؤوليات بين الأفراد يؤثر على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب	1.89	0.832
عدم كفاية وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة سبب في حدوث مخاطر أمن المعلومات	1.69	0.530
طباعة البيانات على الورق وتركها من غير مراقبة تزيد من مخاطر نظام المعلومات	1.86	0.944
عدم إخضاع البرامج المحوسبة للتحديث والتطوير المستمرين يزيد من مخاطر نظام المعلومات	1.57	0.558
عدم وجود ضوابط فعالة تمنع الدخول غير المصرح به تزيد من مخاطر النظام	1.43	0.202
خلل الحواسيب والبرامج المستخدمة تؤثر على إكتشاف الأخطاء	2.03	0.954

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتبين من الجدول **رقم (32/2/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.49 والانحراف المعياري لها يساوي 0.507 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن عدم كفاءة نظم الرقابة المطبقة على الحاسب الآلي يؤدي حدوث مخاطر نظم المعلومات .

2/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.89 والانحراف المعياري لها 0.832 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن تداخل السلطات والمسؤوليات بين الأفراد يؤثر على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

3/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.69 والانحراف المعياري لها يساوي 0.530 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن عدم كفاية وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة سبب في حدوث مخاطر أمن المعلومات .

4/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.86 والانحراف المعياري لها يساوي 0.944 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الاتصال يساهم في عملية الرقابة .

5/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.57 والانحراف المعياري لها يساوي 0.558 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على **أن** طباعة البيانات على الورق وتركها من غير مراقبة تزيد من مخاطر نظام المعلومات.

6/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.43 والانحراف المعياري لها يساوي 0.202 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على **أن** عدم وجود ضوابط فعالة تمنع الدخول غير المصرح به تزيد من مخاطر النظام .

7/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 2.03 والانحراف المعياري لها يساوي 0.954 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على **أن** خلل الحواسيب والبرامج المستخدمة تؤثر على إكتشاف الأخطاء.

جدول رقم (33/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط
عدم كفاءة نظم الرقابة المطبقة على الحاسب الآلي يؤدي حدوث مخاطر نظم المعلومات	0.029	0.866	1
تداخل السلطات والمسؤوليات بين الأفراد يؤثر على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب	25.686	0.000	2
عدم كفاية وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة سبب في حدوث مخاطر أمن المعلومات	18.914	0.000	2
طباعة البيانات على الورق وتركها من غير مراقبة تزيد من مخاطر نظام المعلومات	36.286	0.000	2
عدم إخضاع البرامج المحوسبة للتحديث والتطوير المستمرين يزيد من مخاطر نظام المعلومات	14.800	0.000	2
عدم وجود ضوابط فعالة تمنع الدخول غير المصرح به تزيد من مخاطر النظام	0.714	0.398	1
خلل الحواسيب والبرامج المستخدمة تؤثر على إكتشاف الأخطاء	28.571	0.000	2

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (33/2/3) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 0.029 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.866 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 25.686 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 18.914 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 36.286 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 14.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 0.714 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.398 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 28.571 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

جدول رقم (34/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

درجة الموافقة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	100	%40.8
أوافق	128	%52.2
محايد	8	%3.3
لا أوافق	7	%2.9
لا أوافق بشدة	2	%0.8
المجموع	245	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

شكل رقم (28/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

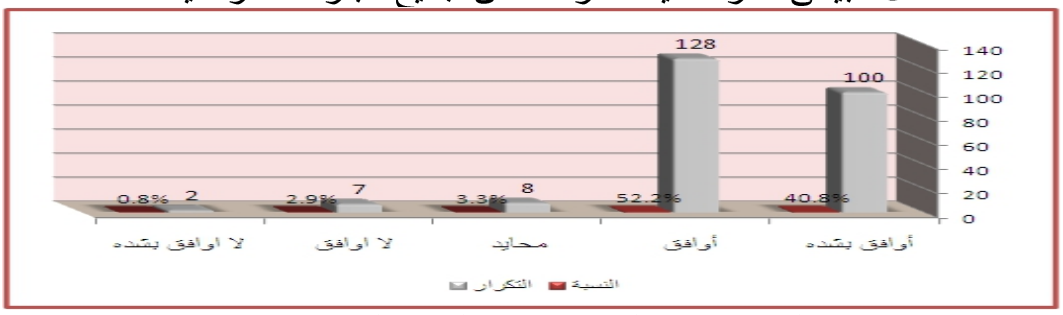

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول والشكل البياني أن نسبة الأفراد الموافقين بدون تشدد عن جميع عبارات الفرضية الثالثة (52.2%) ، ونسبة الموافقين بتشدد (40.8%) ، والمحايدين (3.3%) ،ونسبة غير الموافقين بدون تشدد (2.9%)، ونسبة غير الموافقين بتشدد (0.8%).

يتضح من الجدول **رقم (33/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحثة بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أن **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف إجراءات الرقابة ومخاطر نظم المعلومات) قد تحققت.**

الخاتمة

وتشتمل على :

اولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج :

توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى النتائج التالية :

1- إتباع نظام معلومات محاسبية سليم يقلل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

2-الإستفادة من الخبرات العالمية في مجال أمن المعلومات يرفع من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

3-إجراءات الحماية الموجودة الآن لمقابلة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج للتحديث الدوري .

4-تداخل السلطات والمسؤوليات بين الأفراد يؤثر على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب .

5-عدم كفاءة نظم الرقابة المطبقة على الحاسب الآلي يؤدي إلى حدوث مخاطر نظم المعلومات .

ثانياً التوصيات :

بعد استعراض الباحثة لنتائج الدراسة توصي بالاتي :

1- أن تكون هنالك إجراءات حماية وأمان كافية ضد مخاطر فيروسات الحاسب الآلي .

2-أن يخضع نظام المعلومات المحاسبية لمراجعة دورية لتطويره .

3-أن تكون من مواكبة لصيقة للثورة المعلوماتية في الدول المتقدمة .

4- ان تتوفر الخبرة الكافية والتأهيل العملي لدى الموظفين للحد من مخاطر النظام .

5- ان يلبي نظام المعلومات المحاسبي طموحات الوحدة المحاسبية .

الملاحق

المراجع والمصادر

اولاً المراجع:

1-ابرهيم الصعيدي ، الاطار العام لمعايير مراجعة الانظمة الالكترونية للمعلومات ،(القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ،2006).

2-أحمد حلمي جمعة ، التدقيق الحديث للحسابات ،(عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ،1999م) .

3-أحمد حلمي جمعة وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر ، (عمان : دار المناهج ،2003م) .

4-استيفن موسكوف ، نظم المعلومات المحاسبية ،ترجمة عيسى عبدالله (القاهرة : دار النهضة ، 2008م).

5-بلقاسم زايري وعلي دلوباشي ، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة (عمان :جامعة الزيتونة ، المؤتمر السنوي الثاني لتكنلوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، 2002م) .

6-تحسين الشاذلي ، نظم المعلومات المحاسبية (عمان : دار المستقبل 2009م) ،ط2 .

7-حازم هاشم الالوسي ، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق (طرابلس: دار الكتب الوطنية ،2003م) .

8-حسين عجلان حسن ، إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2005م) .

9-حكمت الراوي ، تطبيقات محاسبية على الحاسوب (عمان: دار المستقبل للنشر، ب ت).

10- حكمت الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة (عمان: دار الثقافة للنشر،1999م).

11-خالد أمين عبدالله ، التوثيق والرقابة والبنوك ،(عمان: داروائل للطباعة والنشر، 1998م).

12-سلام حلمي وآخرون ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية (القاهرة : جامعة القاهرة ،2000 م)

13- سيد عطاالله السيد ، نظم المعلومات المحاسبية (عمان : دار الدابة للنشر والتوزيع ، 2009م).

14- السيد محمد ، المراجعة والرقابة المالية (ب ن : دار الكتاب الحديث ، 2008م)

15- شكري حنا ومقداد أحمد الحليلي ، النظم المحاسبية (العراق : 1984م).

16- صلاح الدين عبدالمنعم ولطفي الرفاعي ، نظم المعلومات المحاسبية مدخل رقابي،(السعودية : اصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ، الاصدار التاسع ، 1996م).

17- عبدالرازق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية (دمشق :ب ن، 2004م) .

18- عبد العزيز السيد مصطفي ، إستخدام الحاسب في التدقيق المالي والمراجعة (القاهرة : جامعة القاهرة كلية التجارة ، ب ت).

19- عبدالفتاح محمد الصحن ، وآخرون ، اصول المراجعة (الاسكندرية : دار البراهيمية،2000م).

20- عبدالمقصود دبيان ، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية (مصر: مؤسسة شباب الجامعة ، 1987م).

21- عبدالوهاب شحاتة ، مراجعة الحسابات وتكنلوجيا المعلومات (الأسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2006م) .

22- عطاءالله سويلم الحسيان ،التدقيق والرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية (عمان : دار الراية ، 2009م)

23- علي عبد القادر الزنيبات ، التدقيق الحديث للحسابات (عمان:دار وائل للنشر، 1999م) .

24- عود السباعي ، تصميم النظم المحاسبية (القاهرة :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010م) .

25- غسان القباني ، التقارير المالية المصرفية (المملكة العربية السعودية : معهد الإدارة العامة للبحوث ، 1988م).

26- كمال الدين الدهراوي وسمير كامل محمد ، نظم المعلومات المحاسبية(مدخل رقابي) (المملكة العربية السعودية :دار الجامعة الجديدة للنشر، 1996م) .

27- كمال الدين سعيد ، نظم المعلومات المحاسبية (عمان :دار البداية للنشر، 2003م) .

28- كمال خليفة ابوزيد ، دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية (القاهرة : دار المطبوعات الجامعية 2008م)

29- ماهر ابوهداف ، تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقو دال العاملة (غزة : الجامعة الاسلامية ،2011م) .

30- متولي محمد الجمل و عبدالمنعم محمود عبدالمنعم ، المراجعة الاطار النظري والتطبيقي (القاهرة :دار النهضة العربية،1980م) .

31- محمد الفيومي ، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب(الاسكندرية :الاشعاع للنشر، 1993م) .

32- محمد سمير ، عبدالله هلال ، الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات (القاهرة : الدار الجامعية، 2002م) .

33- مصطفى صالح سلامة ، نظم المعلومات المحاسبية (عمان : دار البداية ناشرون وموزعون،2010م) .

34- منصور حامد محمود ومحمد هاشم الحمودي ، اساسيات المراجعة (القاهرة :دار النهضة العربية ، 1993م) .

35- ناصر نور الدين ، الانظمة المحاسبية المتخصصة (القاهرة :الدار الجامعية للنشر ، 2008م) .

36- هادي التميمي ، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية (الاردن : دار وائل للنشر،2006م) ط3 .

37- هارون عبدالله ، تطوير التدقيق الداخلي وبيئة تكنلوجيا المعلومات(الاسكندرية : الدار الجامعية، 2007م) ط2 .

38- وليم توماس ، امريسون هنري ، ترجمة : احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد ، المراجعة بين النظرية والتطبيق (الرياض :دار المريخ للنشر،1997م) .

39- يحي ابوطالب ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية (القاهرة:ب ت) .

40- يوسف محمد جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق (القاهرة : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2000م) .

ثانياً الرسائل العلمية :

1-أحمد حسن علي عبدالله ، أثر إستخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الاردنية ، (اربد: جامعة جدارا ،2015م) .

2-حرية شعبان محمد الشريف ، مخاطر نظم المعلومات الحاسبية الإلكترونية في قطاع غزة ،(غزة : الجامعة الإسلامية ،2006م) .

3- حنان حسن أحمد ، أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية ،(عمان : جامعة عمان العربية ،2013م) .

4- رحاب محمد الحسن أحمد ، دور نظم المعلومات المحاسبية في الضبط المالي في أنظمة الضمان الإجتماعي ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ،2011م) .

5-عبدالوهاب محمد سالم ، العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في ليبيا ،(بنغازي : جامعة التحدي ، 2006م) .

6-علا أحمد عبدالهادي الزعانين ، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية ،(غزة : الجامعة الإسلامية ، 2007م) .

7-محمود شعبان حسين أحمد ، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضيقها ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، 2007م) .

8-وليد الطيب عمر ، اثر نظم المعلومات المحاسبية على سلوك واتجاهات متخزي القرار في ظل عدم التأكد ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2007م) .

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ /..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

المـــوضوع : إستبيـــــــــــــــــان

أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية لاستكمال دراستي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان :

مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فاعلية عملية المراجعة دراسة ميدانية ديوان المراجع العام .

ألتمس من سيادتكم تعبئة الإستبانة بالاهتمام المعهود فيكم ، مقدرة لكم تعاونكم وصبركم وجهدكم لما فيها من إطالة لأن طبيعة مضمونها تتطلب ذلك ، علماً بأن البيانات التي ستدلون بها يتم استخدامها لغرض البحث العلمي فقط .

مع فائق الشكر والتقدير

الباحثة

إشراقة عوض أحمد الحسين

أولاً : البيانات الشخصية :

ضع علامة (√) أمام الخيار المناسب :

1/ **العـــمر** :

25 – 30 ( ) 31 – 35 ( ) 36 – 40 ( ) أكثر من 40 ( )

2/ المؤهـــــل العلمـــي :

1/ شهادة ثانوية ( ) 2/ دبلوم ( ) 3/ بكالوريوس ( )

4/ دبلوم عالي ( ) 5/ ماجســـــــتير ( ) 6/ دكتـــوراه ( )

3/ المؤهل المهني :

1/ زمالة المحاسبين البريطانيين ( ) 2/ زمالة المحاسبين الأمريكيين ( )

3/ زمالة المحاسبين العرب ( ) 4/ زمالة المحاسبين السودانيين ( )

3/ المسمى الوظيـــــفي :

1/ مديـــر ( ) 2/ رئيس قسم ( ) 3/ محاســـــب ( )

4/ مـــــــراجع ( ) 5/ أخرى أذكرها .....

4/ سنـــــــوات الخبـــرة :

1/ أقل من 5 سنـــوات ( ) 2/ من 5 – 10 سنة ( )

3/ من 11 – 15 سنـــة ( ) 4/ من 16 – 20 سنة ( )

5/ أكثر من 20 سنـــة ( )

ثانياً بيانـــــــات الدراسة :

ضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة :

المحـــور الأول :

لا توجد إجراءات حماية والأمان كافية لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

الرقم	العبـــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	إتباع نظام معلومات محاسبية سليم يقلل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.					
2	إجراءات الحماية الموجودة الآن المقابلة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحتاج للتحديث الدوري.					
3	قلة الإمكانيات المادية والبشرية تحول دون حماية النظام من المخاطر.					
4	عدم توفر الحماية والأمان الكافية ضد مخاطر فيروسات الحاسب يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.					
5	لا توجد إجراءات حماية وأمان كافية تقي نظام المعلومات من المخاطر الإلكترونية.					

7	الاستفادة من الخبرات العالمية غي مجال أمن المعلومات يرفع من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الإلكترونية .					

المحـــــور الثاني :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تإهيل المراجعين والحد من مخاطر نظم المعلومات .

الرقم	العبـــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا اوافق بشدة
1	نقص التدريب والتأهيل يؤدي الي عدم اكتشاف أخطاء نظام المعلومات المحسوبة.					
2	نقل التكنولوجيا العالمية يساعد المراجعين على إكتشاف أخطاء النظام المحاسبي المحوسب .					
3	تطبيق الإجراءات المحكومة يزيد من مقدرة المنشآت على درء المخاطر .					
4	تعتقد أن ضعف تأهيل المراجعين يؤثر على إكتشاف مخاطر النظام.					
5	لابد أن يخضع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمراجعة دورية من أجل تطويره وإعادة تقييمه.					
6	لا توجد مواكبة لصيغة للثورة المعلوماتية في الدول المتقدمة .					
7	نظام المعلومات المحوسب لا يلبي					

	طموحات المنشآت .					

المحـــــورالثـــالث :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف إجراءات الرقابة ومخاطر نظم المعلومات .

الرقم	العبـــــــــــــــارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم كفاءة نظم الرقابة المطبقة على الحاسب الآلي يؤدي حدوث مخاطر نظم المعلومات.					
2	تداخل السلطات والمسؤوليات بين الأفراد يؤثر على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب .					
3	عدم كفاية وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة سبب في حدوث مخاطر أمن المعلومات .					
4	طباعة البيانات على الورق وتركها من غير مراقبة تزيد من مخاطر نظام المعلومات .					

5	عدم إخضاع البرامج المحوسبة للتحديث والتطوير المستمرين يزيد من مخاطر نظام المعلومات .					
6	عدم وجود ضوابط فعالة تمنع الدخول غير المصرح به تزيد من مخاطر النظام .					
7	خلل الحواسيب والبرامج المستخدمة تؤثر على إكتشاف الأخطاء.					

ملحق رقم (2)

قائمة محكمو الاستبانة

الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
محمد احمد عبدالله مختار	استاذ مساعد	جامعة شندي
مهند جعفر حسن حبيب	استاذ مساعد	جامعة شندي
زهراء تاج الدين عبدالقادر	استاذ مساعد	جامعة شندي